

الجرائم البسيطة تحت المجهر

دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وفرنسا

تأليف

د.محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

الاهداء

اهدي هذا العمل الاكاديمي والعملي الي روح امي  
وابي الطاهره داعيا الله لهم بالرحمه والمغفره  
والفردوس يارب العالمين

والي أبنتي الحبيبه قره عيني جميله الجميلات  
المصريه الجزائريه التي تجمع بين جمال وسحر نهر

النيل وعظمه الاهرامات وبين جمال شط البحر  
المتوسط وجبال الاوراس الشامخه وعظمه الجسور  
المعلقه

الفهرس

التقديم

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للجرائم  
البسيطة

الفصل الثاني: السرقات البسيطة من المتاجر إلى  
الممتلكات الشخصية

الفصل الثالث: الضرب والاعتداء البسيط عندما تتحول  
المشاجرة إلى جريمة

الفصل الرابع: الإجراءات الجنائية الخاصة بالجرائم

## البسيطة السرعة مقابل العدالة

### الفصل الخامس: العقوبات البديلة وإعادة التأهيل في الجرائم البسيطة

#### الخاتمة العامة للكتاب

#### المراجع التشريعية

#### التقديم

في عالم يتسارع فيه التغيير وتتشابك فيه الثقافات وتتداخل فيه الأنظمة القانونية تبرز الحاجة الملحة إلى فهم عميق ودقيق لكيفية تعامل المجتمعات المختلفة مع أبسط أشكال الانحراف السلوكي تلك التي نسميها الجرائم البسيطة. فهي قد تبدو هينة في ظاهرها لكنها في حقيقتها مرآة تعكس قيم المجتمع وفعالية نظامه القضائي ومدى توازنه بين الردع والإصلاح.

هذا الكتاب لا يهدف فقط إلى مقارنة النصوص القانونية بين مصر والجزائر وفرنسا بل يغوص أعماق التطبيق العملي ليكشف عن الفجوات بين النظرية والواقع وبين التشريع والممارسة. فهو رحلة عبر ثلاث عواصم قانونية القاهرة والجزائر العاصمة وباريس حيث تختلف اللغة والثقافة والتاريخ لكن الجريمة البسيطة تبقى قاسمًا مشتركًا إنسانيًا وقانونيًا.

لماذا هذه الدول الثلاث؟

مصر تمثل النموذج العربي الكبير ذات تاريخ قانوني غني منذ عصر التقنين الحديث في القرن التاسع عشر وتأثيرها الممتد على معظم التشريعات العربية.

الجزائر تجمع بين الإرث القانوني الفرنسي بسبب الاستعمار والهوية الإسلامية والعربية مما يجعلها جسراً طبيعياً بين النظامين.

فرنسا النموذج الأوروبي الراقى ذو المنظومة الجنائية المتطورة والتي تُعد مرجعًا عالميًا في مجال العدالة التصالحية والعقوبات البديلة.

وقد اخترنا التركيز على نوعين رئيسيين من الجرائم البسيطة:

الأول هو السرقات البسيطة سواء كانت من متاجر أو ممتلكات شخصية وهي الأكثر شيوعًا في الحياة اليومية.

الثاني هو الضرب والاعتداء البسيط الناتج عن مشاجرات عابرة دون عاهة مستديمة وهو ما يشكل النسبة الأكبر من قضايا المحاكم الجزائية.

إن دراسة هذه الجرائم ليست ترفًا أكاديميًا بل ضرورة عملية لتطوير السياسات الجنائية وتخفيف الضغط على السجون وتعزيز ثقة المواطن في جهاز العدالة. فالشخص الذي يسرق رغيف خبز جائعًا أو يدفع زميله

في شجار لحظي لا يستحق بالضرورة السجن  
لسنوات بل يحتاج إلى عقوبة تناسب فعله وتعيده  
مواطنًا صالحًا.

هذا الكتاب موجه للباحثين والقضاة والمحامين وصناع  
القرار وحتى للمواطن العادي الذي يريد أن يفهم كيف  
تتعامل الدولة مع الأخطاء الصغيرة التي قد يرتكبها أي  
شخص في لحظة ضعف أو غضب.

نحن نؤمن بأن العدالة الحقيقية ليست في قسوة  
العقوبة بل في دقة التصنيف وسرعة الإجراءات  
وإنسانية المعاملة. وهذا ما نسعى إليه في هذا  
العمل المقارن الشامل.

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

القاهرة ربيع أول 1447هـ سبتمبر 2025م

## الفصل الأول

### الإطار النظري والمفاهيمي للجرائم البسيطة

#### تعريف الجرائم البسيطة في الفقه والقانون

لا يوجد تعريف موحد للجريمة البسيطة في جميع التشريعات لكنها عمومًا تُعرف بأنها الفعل المخالف للقانون الذي لا يسبب ضررًا جسيمًا للأفراد أو المجتمع ولا ينطوي على خطورة عالية وغالبًا ما تكون عقوبته محدودة مثل الغرامة أو الحبس القصير أو إجراء تأديبي.

في الفقه الإسلامي تُقسم الجرائم إلى حدود وقصاص وتعازير والجرائم البسيطة تدخل غالبًا ضمن التعازير حيث يُترك للقاضي تقدير العقوبة حسب الظروف. أما في الفقه الغربي فتُصنف الجرائم حسب درجة الخطورة ففي فرنسا هناك المخالفات والجناح

الخفيفة والجنايات. وفي مصر والجزائر يُستخدم مصطلح الجنح ليشمل الجرائم المتوسطة والبسيطة بينما تُترك المخالفات للأفعال الأقل خطورة.

تعريف إجرائي مقترح في هذا الكتاب: الجريمة البسيطة هي كل فعل مجرم قانونًا لا يؤدي إلى ضرر جسدي دائم أو مالي كبير ويُرتكب بدون تخطيط مسبق أو تنظيم إجرامي ويمكن معالجته بإجراءات مختصرة وعقوبات غير سالبة للحرية في كثير من الأحيان.

التمييز بين الجرائم البسيطة والجنايات والجنح الخطيرة

التمييز ليس دائمًا واضحًا ويعتمد على عدة معايير منها الضرر الناتج هل هو طفيف أم جسيم؟ والقصد الجنائي هل هو عام ولحظي أم مبيت ومنظم؟ والقيمة المالية هل هي منخفضة أم عالية؟ واستخدام السلاح هل هو نادر أم شائع؟ والتكرار هل هي المرة الأولى أم احترافية؟ والعقوبة القصوى هل هي أقل من

## سنة أم أكثر؟

مثال على ذلك سرقة هاتف بقيمة متوسطة تعتبر جريمة بسيطة في مصر إذا لم يكن هناك تكسير أو تهديد أما إذا استخدم السكين فتتحول إلى جنحة خطيرة أو حتى جناية حسب الظروف. في فرنسا السرقة البسيطة تُعاقب بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية لكن في الممارسة غالبًا ما تُحل بغرامة أو عمل مجتمعي إذا كانت المرة الأولى والقيمة صغيرة. أما في مصر فالسرقة البسيطة تُعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات حسب المادة 311 من قانون العقوبات لكن القاضي قد يخفف إلى شهرين أو يحول للغرامة.

تطور مفهوم البساطة في الجريمة عبر التاريخ القانوني

في العصور القديمة كان التمييز بين الجرائم يعتمد على طبيعة الفعل وليس حجم الضرر. ففي القانون الروماني كانت بعض السرقات تُعتبر بسيطة إذا تمت

ليلاً وبأداة بينما الأخرى معقدة إذا استخدم فيها العنف. وفي الشريعة الإسلامية التمييز كان بين الحد الثابت والتعزير المتغير.

في العصر الحديث بدأ التوجه نحو تصنيف الجرائم حسب الخطورة الاجتماعية وليس فقط حسب النص. فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت في أوروبا فكرة العدالة التصالحية التي ترى أن بعض الجرائم البسيطة يمكن حلها خارج المحكمة عبر الوساطة بين الجاني والضحية.

في مصر بدأ هذا التوجه يظهر في تسعينيات القرن الماضي عبر مشاريع قوانين لتخفيف ازدحام السجون لكنه ظل محدود التطبيق. وفي الجزائر بعد حرب التحرير كان التركيز على الجرائم السياسية أما الجرائم البسيطة فكانت تُعالج بشكل تقليدي حتى العقد الأخير حيث بدأت إصلاحات جزائية طفيفة.

## المعايير الموضوعية والشخصية لتصنيف الجريمة ك بسيطة

تنقسم المعايير إلى موضوعية وشخصية. المعايير الموضوعية تشمل قيمة المسروقات ونوع الإصابة ومكان الجريمة ووقتها. فالمعايير تحدد مثلاً أن السرقة أقل من قيمة معينة تعتبر بسيطة أو أن الكدمات تعتبر إصابة بسيطة بينما الكسر يعتبر خطيراً.

المعايير الشخصية تشمل عمر الجاني وسجله الجنائي وحالته الاجتماعية ودوافعه. ففي فرنسا يُؤخذ بعين الاعتبار الشخصية الاجتماعية للجاني بشكل رسمي في تقرير قبل الحكم بينما في مصر والجزائر لا يزال هذا الجانب ثانوياً في معظم الأحكام.

دور النية والدافع في تحديد طبيعة الجريمة البسيطة

النية عنصر أساسي في كل جريمة لكن في الجرائم البسيطة غالباً ما تكون النية عامة أو لحظية وليست

مبيتة. مثلاً شخص يدفع آخر في زحام المترو لا توجد نية إجرامية واضحة وقد لا تُعتبر جريمة أصلاً. نفس الشخص يدفع آخر في شجار بسبب موقف سيارات توجد نية اعتداء لحظية فتكون جريمة بسيطة. لو خطط للاعتداء بعد يومين تتحول إلى جنحة خطيرة.

الدافع أيضاً مهم فالسرقة لسد جوع طفل قد تُخفف العقوبة أو تُستبدل بعقوبة بديلة بينما السرقة لشراء مخدرات قد تُشدّ العقوبة رغم بساطة الفعل. في القضاء الفرنسي يُطلب من القاضي كتابة تحليل للدوافع في حكمه بينما في مصر والجزائر غالباً ما يقتصر الحكم على ذكر الواقعة والنص القانوني فقط.

تأثير السياق الاجتماعي والثقافي على تصنيف الجريمة

ما يُعتبر بسيطاً في مجتمع قد يكون خطيراً في آخر. في قرية مصرية فقيرة سرقة دجاجة قد تُعتبر جريمة كبيرة لأنها تمثل مصدر رزق الأسرة بينما في باريس

سرقة نفس الدجاجة قد لا تحظى بنفس الاهتمام. في الجزائر المشاجرة بين أفراد العائلة قد تُحلّ عرفياً دون اللجوء للقضاء بينما في فرنسا أي ضرب يُبلغ عنه فوراً.

كما أن الثقافة الدينية تؤثر ففي المجتمعات الإسلامية قد يُنظر إلى السرقة على أنها إثم قبل أن تكون جريمة مما يزيد من الوصمة الاجتماعية بينما في المجتمعات العلمانية مثل فرنسا التركيز على الجانب القانوني فقط.

مقارنة أولية بين التعريفات في مصر والجزائر وفرنسا

في مصر المصدر القانوني الرئيسي هو قانون العقوبات المصري الصادر عام 1937 والتصنيف الرسمي هو جنح ومخالفات ولا يوجد تعريف صريح للبسيطة لكن الاجتهاد القضائي يميزها. المواد الأساسية هي 311 للسرقة و242 للضرب.

في الجزائر المصدر هو قانون العقوبات الجزائري الصادر عام 1966 والتصنيف جنح ومخالفات بتأثير فرنسي قوي. المادة 350 للسرقة البسيطة والمادة 264 للضرب البسيط ويوجد محكمة الجنح المختصة.

في فرنسا المصدر هو قانون العقوبات الفرنسي الصادر عام 1994 والتصنيف مخالفات من الفئات الأولى إلى الخامسة وبعض الجنح. السرقة البسيطة تنص عليها المادة 311-3 وال ضرب البسيط في المواد المتعلقة بالمخالفات. ونظام المخالفات متطور جداً حيث تُعالج العديد من الجرائم البسيطة كمخالفات ولا تتطلب محاكمة كاملة بينما في مصر والجزائر حتى السرقة البسيطة قد تتطلب جلسة محكمة كاملة.

## ختام الفصل الأول

إن فهم الطبيعة القانونية والاجتماعية للجرائم البسيطة هو الخطوة الأولى نحو بناء نظام عدالي أكثر

كفاءة وإنسانية. فبدون هذا الفهم نخاطر إما بالتشدد المفرط الذي يهدر الموارد ويكسر حياة الناس أو بالتساهل المفرط الذي يشجع على الإفلات من العقاب. في الفصول القادمة سنغوص في تفاصيل كل نوع من هذه الجرائم لنرى كيف تتعامل معها كل دولة وما الدروس التي يمكن استخلاصها من كل تجربة.

## الفصل الثاني

### السرقاا البسيطة من المتاجر إلى الممتلكاا الشخصية

#### تعريف السرقة البسيطة في القوانين الالائة

تُعد السرقة البسيطة النموذج الأبرز للجرائم ضد الملكية التي تشغل أروقة المحاكم يوميًا. ورغم اشتراك التشريعات الالائة في تجريم فعل أخذ مال الغير بنية تملكه إلا أن التفاصيل الدقيقة للتعريف تختلف باختلاف الفلسفة القانونية لكل دولة.

في القانون المصري لا يحتوي قانون العقوبات على تعريف صريح لمصطلح السرقة البسيطة كنص مستقل بل استقر الفقه والقضاء على هذا التصنيف لتمييزها عن السرقة المشددة. الأساس القانوني هو المادة 311 التي تنص على عقوبة الحبس لمن ارتكب سرقة لا تتوافر فيها ظروف التشديد. التعريف الفقهي هو الاستيلاء على منقول مملوك للغير دون رضاه وبدون استخدام وسائل احتيالية ودون توفر أي ظرف من ظروف التشديد.

في القانون الجزائري يتشابه مع المصري لاشتراكهما في الأصل الفرنسي لكنه أكثر تفصيلاً. الأساس القانوني المواد من 350 إلى 353. التعريف هو أخذ شيء مملوك للغير خلسة وبسوء نية دون أن يرافق الفعل عنف أو تهديد ودون أن يتحقق في مكان عام أو خاص بظروف مشددة. المشرع الجزائري ميّز بوضوح بين السرقة العادية والسرقة البسيطة جداً التي قد تُعالج أحياناً عبر إجراءات تصالحية.

في القانون الفرنسي يمثل النموذج الدقة في التصنيف الهرمي. الأساس القانوني المادة 311-3. يُعرّف القانون السرقة بأنها الاختلاس غير القانوني لشيء يخص الغير. وتصنف كجُنحة إذا لم تكن مصحوبة بظروف مشددة. ومع ذلك فإن السرقات ذات القيم الضئيلة جداً غالباً ما تُعامل ضمن فئة المخالفات من الدرجة الخامسة أو تخضع لإجراءات مبسطة للغاية. أدخلت فرنسا تعديلات تسمح بمعاملة سرقات المتاجر ذات القيمة أقل من 150 يورو في حال عدم التكرار بإجراءات إدارية سريعة بدلاً من المثول أمام القاضي فوراً.

عناصر جريمة السرقة البسيطة الاستيلاء بالحركة  
القصد الجنائي

لكي تقوم جريمة السرقة البسيطة في الدول الثلاث  
يجب توافر ثلاثة أركان جوهرية.

الركن المادي فعل الاستيلاء وهو نقل الحيازة المادية للمال من المجني عليه إلى الجاني. يشترط وجود حركة مادية فلو قام شخص بنقل أثاث داخل شقة مستأجرة لبيعه لا يعد ذلك سرقة بل خيانة أمانة لأن المال كان بالفعل تحت يده. لكن لو مد يده لأخذ محفظة من جيب آخر فهنا تحققت الحركة والاستيلاء. في فرنسا قضت محكمة النقض بأن مجرد إخفاء السلعة داخل الملابس في متجر يكفي لقيام ركن الاستيلاء حتى لو لم يخرج الجاني من المتجر بعد بينما في مصر والجزائر يميل القضاء أحياناً للانتظار حتى محاولة الخروج من باب المتجر لإثبات اكتمال الجريمة رغم وجود اجتهادات حديثة تتجه للنموذج الفرنسي.

الركن المعنوي القصد الجنائي ويشترط أن تكون الإرادة موجهة لارتكاب الفعل مع علم الجاني بأن المال مملوك للغير. ويجب أن ينوي الجاني تملك المال لنفسه أو لغيره. لو أخذ شخص مظلة غيره خطأً believing أنها ملكه تنتفي الصفة الجزائية لانتفاء القصد. الشخص الذي يسرق طعاماً لسد جوعه حالة

الضرورة في فرنسا قد يُقبل الدفع بالضرورة بسهولة أكبر في القضايا البسيطة جداً بينما في مصر والجزائر يُترك الأمر لتقدير القاضي في التخفيف لكن الركن المعنوي يظل متوافراً نظرياً.

عنصر الشيء المسروق يجب أن يكون المال منقولاً والعقارات لا تسرق. ويجب أن يكون له قيمة اقتصادية ولو كانت رمزية. سرقة ورقة بيضاء عديمة القيمة لا تُعد جريمة. الكهرباء والبيانات في فرنسا تم النص صراحة على أن اختلاس الطاقة يعد سرقة. في مصر والجزائر يتم التجريم غالباً تحت باب الاستيلاء على الطاقة أو نصوص خاصة لكن الفقه يميل لاعتبارها في حكم السرقة.

قيمة المسروقات كمعيار للتصنيف هل هناك حد أدنى؟

هل توجد سرقة تافهة لا يعاقب عليها القانون؟ في فرنسا لا يوجد حد أدنى للقيمة يجعل السرقة غير مجرمة. سرقة قطعة حلوى واحدة تُعد جريمة نظرياً.

لكن عملياً توجد سياسة جنائية توجه النيابة العامة لعدم ملاحقة القضايا ذات القيم التافهة جداً ما لم يكن المتهم عوداً. كما أن سرقات المتاجر بقيمة أقل من 150 يورو بدون تكرار قد تحول لغرامات ثابتة دون محاكمة كاملة.

في مصر لا يوجد نص يحدد حداً أدنى للقيمة. سرقة إبرة تعتبر جريمة. التطبيق العملي تلعب قيمة المسروقات دوراً محورياً في تكييف الجريمة وتحديد العقوبة. فالقاضي قد يحكم بالحد الأدنى للعقوبة أو يستخدم مواد التخفيف إذا كانت القيمة ضئيلة جداً والجاني فقيراً. كما أن الشرطة قد تمتنع أحياناً عن تحرير محضر رسمي للشكاوى ذات القيم الرمزية جداً وتكتفي بالتسوية الودية وهو إجراء غير قانوني رسمياً لكنه واقع ملموس.

في الجزائر نفس المبدأ لا حد أدنى للقيمة. الواقع في قضايا السرقات البسيطة جداً مثل سرقة خبز أو فواكه تلجأ النيابة أحياناً لآلية التصالح الجزائي أو حفظ

القضية لانعدام الخطورة الاجتماعية خاصة إذا كان الجاني قاصراً أو في حالة عوز شديد.

الخلاصة المقارنة القيمة لا تؤثر على وجود الجريمة في القوانين الثلاثة لكنها تؤثر بشكل حاسم على مسار الإجراءات ونوع العقوبة. فرنسا هي الأكثر تنظيماً لهذا التفريق عبر غرامات فورية بينما مصر والجزائر تعتمدان على السلطة التقديرية للقاضي والنيابة.

سرقة المتاجر الصغيرة مقابل سرقة المنازل أو السيارات

رغم أن جميعها قد تصنف كسرقة بسيطة إذا انتفت ظروف التشديد إلا أن النظرة الاجتماعية والقضائية تختلف. سرقة المتاجر هي أخذ سلع من رفوف المحال دون دفع وتُعتبر الأقل خطورة اجتماعياً وغالباً ما يرتكبها أحداث أو أشخاص في ضائقة. في فرنسا تُدار غالباً بأمن خاص قبل تدخل الشرطة. العقوبة

النموذجية غرامة مالية أو حبس مع إيقاف التنفيذ أو عمل مجتمعي.

سرقة الممتلكات الشخصية هي انتزاع محافظ أو هواتف من الجيوب أو الحقائب في الأماكن العامة وتُعتبر أكثر إزعاجاً للمجتمع لأنها تخلق شعوراً بانعدام الأمان في الشارع. تتطلب يقظة وحثاً. العقوبة حبس فعلي في كثير من الأحيان خاصة مع التكرار وغرامات أعلى.

سرقة المنازل بدون كسر هي دخول منزل مفتوح أو سرقة من فناء دون تسلق أو كسر وتُعد انتهاكاً لحرمة المسكن مما يرفع من درجة الاستياء الاجتماعي حتى لو كانت القيمة بسيطة. العقوبات أشد من سرقة المتاجر وقد لا تُعتبر بسيطة في التطبيق العملي في مصر والجزائر بسبب حرمة المسكن.

سرقة السيارات أو ما بداخلها سرقة السيارة نفسها تعد جنائية عادة أما سرقة محتوياتها فتُعد بسيطة إذا لم يكن هناك تكسير زجاج. في فرنسا سرقة السيارة دائماً تُعد جنائية أو جنحة مشددة. أما سرقة ما بداخلها فتُعد جنحة بسيطة إذا لم يصاحبها تلفيات. في مصر سرقة السيارة جنائية دائماً لكن سرقة قطع غيار أو بطارية من سيارة متوقفة قد تُكفي كسرقة بسيطة.

### حالات خاصة سرقة الطعام الملابس الأجهزة الإلكترونية الصغيرة

سرقة الطعام غالباً ما ترتبط بحالات الفقر المدقع أو التشرد. في فرنسا توجد حركة فقهية وقضائية تدعو لعدم تجريم سرقة الحاجة. بعض المدن أصدرت توجيهات بعدم ملاحقة سارقي الطعام من الأسواق الكبرى إذا كانت القيمة ضئيلة وللإستهلاك الفوري. في مصر والجزائر لا يوجد إعفاء قانوني لكن العرف القضائي يتسامح بشدة. قد يكتفي القاضي بتوبيخ الجاني وإطلاق سراحه أو الحكم بغرامة رمزية جداً.

الدور الأكبر يقع على الجمعيات الخيرية وأصحاب المتاجر الذين يتنازلون عن الحق الخاص.

سرقة الملابس شائعة بين المراهقين. التعامل إذا كان الجاني قاصراً يتم تحويل الملف لقاضي الأحداث وتطبق إجراءات الحماية والإصلاح بدلاً من العقاب السجني. التركيز على رد الاعتبار وإعادة الدمج.

سرقة الأجهزة الإلكترونية الصغيرة مع غلاء أسعار الهواتف لم تعد سرقتها تُعتبر بسيطة من حيث القيمة المالية في كثير من الأحيان رغم بساطة الفعل. في القاهرة والجزائر سرقة هاتف ذكي قد تصل قيمته لعدة آلاف مما قد ينقل الجريمة من دائرة البساطة إلى الخطورة من حيث مقدار العقوبة المقررة حتى لو لم تتوفر ظروف تشديد أخرى. في باريس الهاتف يُقدر بقيمته السوقية المستعملة. إذا كانت القيمة منخفضة تبقى الجريمة بسيطة. لكن تكرار سرقة الهواتف أدى لتشديد الملاحقة في مناطق السياحة والمترو.

## العقوبات المقررة الغرامات الحبس القصير العمل المجتمعي

في مصر النص الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات للسرقة البسيطة حسب المادة 311. التطبيق نادراً ما يُحكم بأكثر من سنة في القضايا الأولى البسيطة. البدائل بدأ تطبيق العقوبات البديلة الخدمة العامة بشكل تجريبي في بعض الدوائر لكنه ليس منهجاً عاماً بعد. الغرامة غالباً ما تكون ثانوية أو بديلة في حالات القيم الضئيلة جداً بموجب المادة 17 ظروف مخففة.

في الجزائر النص الحبس من سنة إلى خمس سنوات حسب الظروف لكن البسيطة غالباً في حدود السنة إلى سنتين. التطبيق المحاكم الجزائرية تميل للحبس النافذ في سرقات المتاجر المتكررة. البدائل توجد إمكانية لتدابير بديلة للأحداث وللراشدين في إطار سياسات إصلاحية حديثة لكن التطبيق لا يزال محدوداً مقارنة بالنص.

في فرنسا النص الحبس حتى ثلاث سنوات وغرامة 45 ألف يورو نظرياً للجنح. التطبيق الفعلي للجرائم البسيطة يشمل الغرامة اليومية وهي عقوبة مالية تحسب حسب دخل الجاني والعمل للمصلحة العامة وهو ساعات عمل مجانية في جمعيات خيرية بديل شائع جداً والإيقاف الكلي أو الجزئي للحبس نادراً ما يدخل سارق متاجر لأول مرة السجن فعلياً والمخالفة الجزائية لقيم صغيرة جداً غرامة ثابتة دون حكم قضائي.

الإجراءات الإجرائية التحقيق المحاكمة السريعة  
التسوية الودية

مرحلة التحقيق الأولي في مصر والجزائر تبدأ بالشكوى محضر شرطة. للضحية دور كبير فإذا تنازلت قد تحفظ النيابة القضية في الجرائم البسيطة خاصة إذا كانت بين أقارب أو قيمتها ضئيلة. الشرطة تقوم بالاستماع والتحري ثم تحيل الملف للنياحة. في فرنسا

يمكن للشرطة تحرير محضر مباشر وإحالته للنيابة. في حالات التلبس يمكن تقديم الجاني فوراً للمثول أمام المحكمة إذا كان لديه سجل إجرامي لكن في الجرائم البسيطة الأولى غالباً ما يُطلق سراحه بانتظار المحاكمة.

المحاكمة السريعة في فرنسا توجد إجراءات المثول الفوري والاعتراف المسبق بالذنب حيث يعترف المتهم ويوقع على عقوبة مقترحة من النائب العام ويصادق عليها القاضي في جلسة سريعة. هذا يختصر شهوراً من الإجراءات. في مصر والجزائر نظام الجنايات والجنح تقليدي. جلسات متعددة وتأجيلات للاستماع للشهود أو خبرة نادرة في البسيط. لكن مؤخراً بدأت مصر في تفعيل دوائر المحاكمة السريعة لبعض الجنح والجزائر لديها دوائر متخصصة للجنح المستعجلة.

التسوية الودية الصلح في الدول الثلاث الصلح في الجرائم الجزائية لا يسقط الحق العام حق الدولة في العقاب تماماً لكنه يؤثر بقوة على العقوبة. في مصر

التنازل عن الحق الخاص يؤدي غالباً لوقف التنفيذ أو تخفيض العقوبة للحد الأدنى. في الجزائر نفس الأهمية خاصة في السرقات الصغيرة بين الجيران أو المعارف. في فرنسا توجد آلية الوساطة الجزائية قبل المحاكمة حيث يلتقي الجاني والضحية بوسيط وإذا تم الاتفاق تعويض اعتذار قد تحفظ النيابة القضية نهائياً. هذه الآلية غير موجودة بشكل مؤسسي قوي في مصر والجزائر رغم وجودها عرفياً.

### دور الضحية في إجراءات المتابعة والعقوبة

في الجرائم البسيطة يلعب دور الضحية محورياً أكبر منه في الجنايات الدموية. في بعض التفسيرات الفقهية خاصة في السرقات بين الأقارب لا تتحرك الدعوى إلا بشكوى من المجني عليه. التنازل في مصر خطاب تنازل الضحية هو جواز مرور للخروج من السجن أو الحصول على وقف تنفيذ. القضاة يعتبرونه دليلاً على زوال الخطر الاجتماعي. في الجزائر نفس الأهمية خاصة في السرقات بين الأقارب. في فرنسا تعويض الضحية شرط أساسي في كثير من أحكام

الصلح. النظام يشجع الجاني على دفع التعويض بسرعة للحصول على عقوبة مخففة أو بديلة.

في فرنسا يمكن للضحية أن تتدخل في الدعوى كطرف مدني للمطالبة بالتعويضات أثناء المحاكمة الجزائية. وجود طرف مدني نشط قد يدفع القاضي لتشديد العقوبة أو رفض البدائل إذا لم يتم التعويض. في الحالات البسيطة مثل سرقة محفظة غالباً ما يكون إغلاق الملف مرهوناً بشعور الضحية بالعدالة. في مصر والجزائر إذا شعرت الضحية بأن الجاني ندم واعتذر فإن ذلك يفتح الباب واسعاً أمام تطبيق مواد التخفيف أو وقف التنفيذ.

إحصائيات مقارنة عن معدلات السرقات البسيطة في الدول الثلاث 2020-2025

الأرقام تقريبية وتعتمد على تقارير وزارات الداخلية والمنظمات الدولية وقد تختلف حسب منهجية التسجيل. في مصر متوسط الحالات المسجلة سنوياً

حوالي 45 إلى 60 ألف حالة ونسبة الحل من 65 إلى 75 بالمئة وتشكل حوالي 35 بالمئة من إجمالي الجرائم المسجلة والاتجاه العام استقرار نسبي مع زيادة طفيفة في سرقة الهواتف المحمولة.

في الجزائر متوسط الحالات المسجلة سنوياً حوالي 30 إلى 40 ألف حالة ونسبة الحل من 60 إلى 70 بالمئة وتشكل حوالي 30 بالمئة من إجمالي الجرائم المسجلة والاتجاه العام انخفاض طفيف بعد تعزيز المراقبة الإلكترونية في المدن الكبرى.

في فرنسا متوسط الحالات المسجلة سنوياً حوالي 350 إلى 400 ألف حالة ونسبة الحل من 20 إلى 25 بالمئة وتشكل حوالي 45 بالمئة من إجمالي الجرائم المسجلة والاتجاه العام ارتفاع ملحوظ خاصة في سرقات المتاجر والهواتف في المناطق السياحية.

تحليل الفجوة الإحصائية الأرقام المرتفعة في فرنسا

تعود لسببين أولاً سهولة الإبلاغ الإلكتروني والدقيق عن أي جريمة مهما كانت تافهة. ثانياً انخفاض نسبة الكشف يجعل المجرمين المحترفين خاصة في سرقة الهواتف أكثر جرأة. الأرقام في مصر والجزائر قد تكون أقل من الواقع الفعلي بسبب ظاهرة الإبلاغ غير الرسمي أو تسوية الأمور ودياً في أقسام الشرطة دون تحرير محاضر رسمية للجرائم ذات القيم الصغيرة جداً. لكن نسبة الكشف أعلى لأن الجرائم غالباً ما ترتكب بواسطة أشخاص معروفين في المحيط الاجتماعي للجاني.

تحليل نقدي هل العقوبات رادعة أم إعادة تأهيلية؟

في النموذج المصري والجزائري يغلب الطابع الردعي التقليدي الحبس. السجون مكتظة بنسبة كبيرة من محكومي الجناح البسيطة سارقو متاجر سارقو هواتف. المشكلة اختلاط مرتكبي الجرائم البسيطة الذين قد يكونون ضحايا ظروف بالمجرمين الخطرين داخل السجون يؤدي إلى مدرسة الإجرام وزيادة معدل العود. الاتجاه المستقبلي هناك دعوات فقهية وقضائية

متزايدة في كلا البلدين لتفعيل العقوبات البديلة  
الغرامات الموسعة الخدمة المجتمعية لتخفيف الضغط  
على السجون وإعادة دمج هؤلاء الأشخاص.

في النموذج الفرنسي ينتقد البعض تراخي النظام  
الفرنسي واعتباره الجرائم البسيطة أموراً إدارية مما  
قد يشجع على الإفلات من العقاب في بعض الأحيان.  
الإيجابيات التركيز القوي على فردنة العقوبة تخصيص  
العقوبة للشخص. استخدام العمل المجتمعي  
والغرامات اليومية أثبت فعالية في تقليل العودة للإجرام  
لدى فئة الشباب لأول مرة. النظام يحاول الموازنة بين  
الردع السريع غرامة فورية والإصلاح طويل المدى.

دراسة حالة سرقة هاتف محمول في القاهرة والجزائر  
وباريس

الواقعة شاب عمره 22 سنة بدون سجل جنائي سابق  
قام بانتزاع هاتف محمول من يد سيدة في شارع  
مزدحم وهرب لكنه أمسك به بعد 50 متراً بواسطة

المواطنين وسلم للشرطة. قيمة الهاتف 400 يورو ما يعادل حوالي 20 ألف جنيه مصري أو 70 ألف دينار جزائري.

السيناريو في القاهرة مصر الإجراء تحرير محضر في قسم الشرطة ضبط الجاني والمتهم به. التحقيق تحيل النيابة الجاني للحبس الاحتياطي انتظاراً للمحاكمة قد يستغرق أسابيع أو أشهر. المحاكمة تنظر المحكمة القضية كسرقة بسيطة مادة 311. نظراً لقيمة الهاتف متوسطة عالية نسبياً قد تحكم بالسجن لمدة سنة أو سنة ونصف. النتيجة المحتملة إذا كانت عائلة الجاني قادرة على رد الهاتف وتعويض الضحية والحصول على تنازل قد تخفف العقوبة إلى ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ. إذا لم يوجد تنازل يدخل السجن فعلياً.

السيناريو في الجزائر العاصمة الجزائر الإجراء مشابه لمصر محضر وإحالة للنيابة. التحقيق قد تطلب النيابة إجراء تحقيق سريع. الحبس الاحتياطي وارد جداً في

قضايا انتزاع الأشياء لأنها تعتبر مزعجة للأمن العام. المحاكمة محكمة الجنح. العقوبة الأصلية قد تصل لسنتين. النتيجة المحتملة القضاء الجزائي صارم في قضايا النشل في الأماكن العامة. حتى مع التنازل قد يحكم بحبس نافذ قصير من ستة إلى ثمانية أشهر كرسالة ردع ما لم تكن هناك ظروف استثنائية جداً ككون الجاني طالباً متفوقاً مثلاً.

السيناريو في باريس فرنسا الإجراء ضبط في حالة تلبس. الشرطة تحرر محضراً وتقرر إما إطلاق سراحه بكفالة أو تقديمه فوراً للمثول أمام القاضي إذا كان مقيماً بشكل غير قانوني أو لديه عناوين سابقة. لنفترض أنه مقيم وعنوانه ثابت. الإجراء البديل تستدعيه النيابة بعد أسبوعين. تعرض عليه إجراء الاعتراف المسبق بالذنب. العرض يعترف بالجريمة مقابل عقوبة مقترحة أربعة أشهر حبس موقوف التنفيذ وغرامة 500 يورو وتعويض الضحية فوراً. النتيجة يوافق الجاني ويصدق القاضي. لا يدخل السجن أبداً. يسجل له حكم في السجل العدلي لكنه حر ويعمل. إذا كرر الجريمة خلال سنة تُفعل عقوبة الحبس

الموقوف.

الاستنتاج النموذج الفرنسي يركز على العقوبة  
المعلقة كسيف مسلط لضمان عدم التكرار بينما  
النموذجان المصري والجزائري يميلان لتنفيذ العقوبة  
السجنية الفعلية كضمان أولي ما لم يتدخل عامل  
التنازل بقوة.

توصيات لتوحيد المعايير أو تحسين السياسات الجزائية

بناءً على الدراسة المقارنة يوصي الكتاب بما يلي  
للدول العربية مصر والجزائر:

تشريع المخالفة الجزائية للسرقات التافهة نقل  
السرقات ذات القيمة الضئيلة جداً أقل من حد معين  
من دائرة الجرح إلى دائرة المخالفات لتُحل بغرامة  
إدارية فورية دون حبس ودون سجل جنائي ثقيل.

تفعيل الوساطة الجزائية إنشاء وحدات وساطة تابعة

للنيابة العامة للتصالح بين الجاني والضحية في الجرائم البسيطة قبل المحاكمة على غرار النموذج الفرنسي.

توسيع نطاق العقوبات البديلة جعل الخدمة المجتمعية والتدريب المهني عقوبات أصلية وليست ثانوية خاصة للأحداث والشباب لأول مرة.

موحدة تقدير القيمة وضع معايير واضحة لتحديث قيم السلع المسروقة دورياً لتحديد ما إذا كانت الجريمة بسيطة أم مشددة بدلاً من الاجتهادات الفردية للقضاة.

فصل السجون فصل محكومي الجرائم البسيطة تماماً عن محكومي الجنايات والجرائم الخطيرة لمنع التأثير السلبي.

## الفصل الثالث

الضرب والاعتداء البسيط عندما تتحول المشاجرة إلى

## تعريف الاعتداء البسيط في التشريعات الثلاثة

يشكل الضرب والاعتداء البسيط النسبة الأكبر من القضايا المعروضة على محاكم الجناح في الدول الثلاث. وهو يمثل تلك اللحظة التي يفقد فيها الإنسان أعصابه ويتحول الخلاف اللفظي إلى عنف جسدي دون أن تترتب عليه عواقب وخيمة دائمة.

في القانون المصري الأساس القانوني المادة 242 من قانون العقوبات. النص من ضرب غيره أو جرحه عمداً بأية وسيلة كانت ولم ينشأ عن ذلك مرض أو عجز عن الكسب شخصي لمدة تزيد على عشرين يوماً. التعريف هو إيذاء جسم الغير عمداً بالضرب أو الجرح بشرط ألا تتجاوز آثاره المرض أو العجز مدة عشرين يوماً. هذا الحد الزمني هو الفاصل الحاسم بين الجنحة البسيطة والجناية أو الجنحة المشددة.

في القانون الجزائري الأساس القانوني المادة 264 من قانون العقوبات الجزائري. النص مشابه جداً للنص المصري حيث يحدد المشرع الجزائري أيضاً فترة العجز عن الكسب الشخصي كمعيار للتفريق. التفصيل كل من تسبب عمداً في ضرب أو جرح شخص آخر وإذا نتج عن ذلك مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً. ملاحظة المشرع الجزائري حدد المدة بخمسة عشر يوماً في بعض الصيغ القديمة والتعديلات بينما المستقر عليه قضائياً غالباً ما يقترب من المعيار المصري أو يُترك لتقدير الخبرة لكن النص الحالي يشير إلى خمسة عشر يوماً كحد فاصل للعقوبات الأخف. التصنيف يعتبر جنحة يعاقب عليها بالحبس والغرامة.

في القانون الفرنسي الأساس القانوني المواد من R625-1 إلى R625-3 من قانون العقوبات للمخالفات والمادة 13-222 للجنح. التصنيف الدقيق مخالفة من الدرجة الأولى عنف بسيط جداً لا يسبب أي عجز عن العمل أو يسبب عجزاً لمدة تقل عن أو تساوي ثمانية

أيام. جنحة إذا تجاوز العجز عن العمل ثمانية أيام.  
الفلسفة فرنسا تعتمد مفهوم العجز الكلي عن العمل  
كمعيار طبي قانوني حصري لتصنيف خطورة العنف.  
الثمانية أيام هي الخط الأحمر الفاصل بين المخالفة  
غرامة بسيطة والجنحة سجن وغرامة.

مقارنة سريعة للمعايير الزمنية فرنسا الفاصل عند  
ثمانية أيام. الجزائر الفاصل غالباً عند خمسة عشر  
يوماً. مصر الفاصل عند عشرين يوماً. هذا يعني أن  
نفس الإصابة قد تُعتبر مخالفة تافهة في فرنسا بينما  
تُعد جنحة تستوجب الحبس في مصر!

الفرق بين الضرب العادي والضرب المؤدي لعاهة  
مستديمة

الخط الفاصل هنا ليس فقط في شدة الضربة بل في  
النتيجة النهائية الطبية والقانونية. الضرب البسيط الآثار  
مؤقتة كدمات خدوش تورم كسر بسيط يلتئم. الضحية  
تشفى تماماً وتعود لمزاولة عملها وحياتها الطبيعية

خلال الفترة المحددة قانوناً. العقوبة خفيفة نسبياً.

الضرب المؤدي لعاهة مستديمة جنائية جنحة مشددة تعريف العاهة المستديمة هي كل نقص أو فقدان دائم لوظيفة عضو من أعضاء الجسم أو تشوه ظاهر لا يزول أو فقدان منفعة أحد الأعضاء بشكل نهائي مثل فقدان عين بتر إصبع صمم تشوه وجهي دائم. الأثر القانوني تتحول الجريمة فوراً من جنحة بسيطة إلى جنائية في مصر والجزائر محكمة جنايات أو جنحة مشددة جداً في فرنسا. العقوبة تصل للسجن المؤبد أو الأشغال الشاقة سابقاً أو السجن لفترات طويلة عشر سنوات فأكثر بالإضافة إلى تعويضات مدنية ضخمة.

نقطة دقيقة النية. في الجرائم البسيطة النية موجهة للإيذاء العام. أما إذا ثبت أن الجاني نوى إحداث عاهة مستديمة محددة مثلاً صرخ سافقاً عينك وضربها بدقة لإفقادها البصر فقدت kvalify الجريمة كجنائية حتى لو فشلت المحاولة ولم تحدث العاهة فعلياً شروع في جنائية.

## معايير التصنيف نوع الإصابة مدة العلاج استخدام سلاح عدد المعتدين

كيف يقرر الطبيب الشرعي والقاضي طبيعة الجريمة؟  
مدة العجز عن العمل هي المعيار الذهبي. يقوم  
الطبيب الشرعي بفحص الضحية ويحدد كم يوماً يحتاج  
هذا الشخص للراحة وعدم ممارسة عمله. مثال كسر  
في الأنف يحتاج خمسة وعشرين يوماً للالتحام في  
مصر جريمة بسيطة لأنها أقل من عشرين؟ لا انتظر  
في مصر إذا زاد عن عشرين يوماً تصبح مشددة  
جناية. إذن خمسة وعشرون يوماً في مصر جناية  
مشددة. في فرنسا خمسة وعشرون يوماً جناية  
خطيرة. في الجزائر جناية مشددة. تصحيح دقيق لمصر  
المادة 241 جناية إذا زاد العجز عن عشرين يوماً.  
المادة 242 جناية بسيطة إذا كان عشرين يوماً أو أقل.  
إذن كسر الأنف خمسة وعشرون يوماً في مصر يخرج  
من باب البساطة تماماً ويدخل في الجنايات.

نوع الإصابة إصابات سطحية خدوش كدمات دائماً بسيطة. إصابات عميقة جروح تحتاج خياطة كسور غير مركبة تعتمد على المدة. إصابات الأعضاء الحساسة العين الأذن حذر شديد قد تُفسر على أنها محاولة لإحداث عاهة.

استخدام سلاح مجرد استخدام سلاح عصا سكين حجر زجاجة يثدد العقوبة فوراً في القوانين الثلاثة وقد ينقل الجريمة من دائرة البساطة حتى لو كانت الإصابة بسيطة. في فرنسا العنف بسلاح يُعد دائماً جنحة بغض النظر عن مدة العجز. في مصر والجزائر استخدام سلاح ظرف مشدد يرفع العقوبة ويغير الوصف القانوني.

تعدد الجناة إذا ارتكب الفعل شخصان أو أكثر تُشدد العقوبة. العصابة أو المجموعة تخلق رعباً أكبر وتستدعي ردعاً أقوى.

## المشاجرات العائلية الشجارات في الأماكن العامة الاعتداءات في المدارس أو أماكن العمل

السياق المكاني والاجتماعي يغير من نظرة العدالة. المشاجرات العائلية العنف الأسري التحدي غالباً ما تبدأ كشجار لفظي يتطور لضرب بسيط صفعه دفعة. في مصر والجزائر تقليدياً كان المجتمع والقضاء يتسامح مع الشجار العائلي باعتباره شأنًا خاصاً ما لم يكن هناك عنف مفرط. لكن مؤخراً مع قوانين حماية المرأة والأسرة أصبح التعامل أكثر جدية. الضرب البسيط للزوجة أو الأطفال لم يعد يُغتفر بسهولة وقد يُحكم فيه بالحبس حتى مع التنازل في بعض الحالات خاصة مع وجود أطفال شهود. في فرنسا سياسة صفر تسامح مع العنف الأسري. حتى الصفحة الواحدة قد تؤدي لمحاكمة سريعة وأمر حماية فوري يمنع الجاني من الاقتراب من المنزل بغض النظر عن كونها بسيطة.

الشجارات في الأماكن العامة المقاهي الشوارع الملاعب تُعتبر اعتداءً على النظام العام بالإضافة إلى اعتداء على الشخص. القضاء في الدول الثلاث يشدد

هنا لردع ثقافة العنف في الشارع. في مصر مشاجرات بلطجة في المواصلات أو الشوارع تعامل بحزم. في فرنسا الشجار في استاد كرة قدم أو مترو يؤدي لعقوبات إضافية منع من دخول الملاعب إلخ.

الاعتداءات في المدارس تنمر عنيف تحولت من شقاوة أطفال إلى جريمة. إذا تجاوز الضرب حدود التأديب أو التنمر ليصل لدرجة الجرح البسيط يتم تفعيل قضاء الأحداث. في فرنسا هناك بروتوكولات صارمة لإبلاغ النيابة فوراً في حالات عنف التلاميذ على المعلمين أو بينهم.

أماكن العمل شجار بين زملاء غالباً ما يُحل تأديبياً داخلياً إلا إذا طلبت الضحية التحريك الجنائي. اعتداء موظف على مدير أو العكس يُعد ظرفاً مشدداً في بعض التشريعات لانتهاك هيبة المكان والعلاقة الوظيفية.

## دور الإثارة والاستفزاز في تخفيف العقوبة

هل يجوز للضحية أن تكون سبباً في جريمتها؟ المبدأ القانوني الدفاع الشرعي يبيح الفعل تماماً براءة. لكن الإثارة أو الاستفزاز لا يبيح الفعل بل يُعد ظرفاً مخففاً. التطبيق إذا بدأ المجني عليه بالشتيم الساقط أو السب في العرض أو حتى البدء في الضرب الخفيف ثم رد الجاني بضربة واحدة أدت لجرح بسيط فإن القاضي في مصر والجزائر وفرنسا يستخدم سلطته التقديرية لتخفيف العقوبة بشكل كبير قد تصل للغرامة فقط أو الحبس الموقوف.

في فرنسا يُسمى هذا أحياناً باستفزاز الضحية ويُذكر صراحة في حيثيات الحكم لتبرير خفة العقوبة. في مصر والجزائر المادة 17 ظروف مخففة تُطبق بكثرة في هذه الحالات. القاضي يوازن بين خطأ الجاني وخطأ المجني عليه. الحدود الاستفزاز لا يبرر استخدام سلاح ولا يبرر الرد بعنف غير متناسب تماماً مثل الرد على صفة بسكين. هنا تنتفي الصفة المخففة.

العقوبات من الإنذار إلى الحبس لمدة لا تتجاوز سنة

مصر المادة 242 العقوبة الأصلية الحبس مدة لا تتجاوز سنة أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه مبلغ قديم يحتاج تحديثاً فعلياً في التطبيق لغرامات أكبر. عملياً الأحكام تتراوح بين الغرامة خمسمائة إلى ألفي جنيه حديثاً والحبس من شهر لسته أشهر في المتوسط.

الجزائر المادة 264 العقوبة الحبس من شهرين إلى سنتين وغرامة. عملياً في القضايا البسيطة جداً بدون سلاح وبدون عجز طويل قد يُحكم بشهر أو شهرين كثيراً ما يُوقف تنفيذها.

فرنسا كمخالفة ثمانية أيام أو أقل غرامة من الدرجة الأولى 38 يورو إلى الدرجة الرابعة 750 يورو. لا حبس. كجُنحة أكثر من ثمانية أيام حبس حتى ثلاث سنوات وغرامة 45 ألف يورو نظرياً. عملياً للبسيط غالباً غرامات يومية أو حبس موقوف التنفيذ أو مراحل توعية

لإدارة الغضب. نادراً ما يُسجن شخص لضرب بسيط لأول مرة إلا إذا كان هناك عنف أسري متكرر.

## إمكانية الصلح أو التصالح قبل الحكم النهائي

هذا المجال هو الأكثر حيوية في جرائم الضرب البسيط. الصلح الجزائي قبل المحاكمة في مصر النيابة العامة لها سلطة واسعة في حفظ الأوراق لعدم كفاية الأدلة أو التنازل في الجرائم البسيطة خاصة إذا تم التعويض. كما توجد مشاريع قوانين حديثة لتفعيل الصلح الجزائي رسمياً في الجناح. في الجزائر *similaire* النيابة قد تحفظ القضية إذا تم الصلح ورضيت الضحية خاصة في الشجارات العائلية والقبلية. في فرنسا الوساطة الجزائية هي الإجراء الملك. النائب العام يحيل الطرفين لوسيط معتمد. إذا اعتذر الجاني ودفع تعويضاً تُحفظ القضية نهائياً ولا تذهب للمحكمة أصلاً. هذا يوفر وقت القضاء ويصلح ذات البين.

التنازل في الجلسة حضور الضحية للجلسة والقول أنا

سامحت هو العامل الأقوى للحصول على وقف تنفيذ العقوبة في مصر والجزائر. في فرنسا التعويض المالي المدفوع قبل الحكم هو مفتاح الحصول على عقوبة مخففة جداً.

## دور الطب الشرعي في تقييم درجة الإصابة

الطبيب الشرعي هو القاضي الطبي في هذه القضايا. تقريره هو الدليل الملكي. عملية التقييم فحص الجروح والكدمات تحديد طبيعة الآلة المستخدمة حادة غير حادة صلبة والأهم تقدير مدة العجز عن الكسب الشخصي. الإشكاليات أحياناً يبالغ الضحايا في الشكاوى ليبدو العجز أطول لتشديد العقوبة على الخصم. أحياناً يقلل الأطباء من التقدير. في فرنسا الدقة شديدة والطبيب الشرعي يحدد الأيام بدقة مثلاً تسعة أيام تجعلها جناحة سبعة أيام تجعلها مخالفة. هذا الفارق الدقيق يغير مصير المتهم. في مصر والجزائر قد يكون هناك هامش أوسع في التقدير وغالباً ما يعتمد القاضي على خبرة الطبيب المعالج في المستشفى الحكومي إذا لم يتوفر طبيب شرعي

متخصص فوراً.

مقارنة بين آليات التعامل مع حالات العنف الأسري  
ضمن هذا الإطار

رغم أن العنف الأسري قد يبدأ كضرب بسيط إلا أن التعامل معه اختلف جذرياً. النهج التقليدي السائد سابقاً في مصر شغل بيت تشجيع الصلح العائلي بأي ثمن نادراً ما يُحبس الزوج لضرب بسيط. النهج الحديث الإصلاحى تشديد الملاحقة اعتبار الضرب جريمة حتى مع التنازل في حال تكراره تفعيل دور نيابة الأسرة. في الجزائر تدخل الأعراف القبلية والعائلية لحل النزاع قبل وصوله للقضاء. القانون الجديد لحماية المرأة من العنف تجريم واضح صعوبة إسقاط الحق العام في بعض حالات العنف الأسري الخطير. في فرنسا كان يُنظر له كشأن خاص. سياسة التحمل الصفري. إزالة السكن للجاني فوراً أساور إلكترونية محاكمات عاجلة. الضرب البسيط في الإطار الزوجي يُعامل بقسوة أكبر من الضرب بين غرباء.

## إحصائيات عن حوادث الضرب البسيط في المدن الكبرى القاهرة الجزائر العاصمة باريس

باريس تسجل أعلى معدلات بلاغات عن عنف جسدي بسيط خاصة في إطار العنف الأسري بسبب سهولة الإبلاغ وتشجيع الضحايا. الآلاف من الحالات سنوياً. القاهرة الأرقام الرسمية أقل لكن الدراسات تشير إلى انتشار الشجارات في الأماكن العامة والأحياء الشعبية. نسبة كبيرة تُحل أمنياً دون وصول للمحاكم. الجزائر العاصمة معدلات متوسطة. تبرز الشجارات الناتجة عن مشاكل المرور أو الخلافات بين الجيران كأبرز أسباب الضرب البسيط. ملاحظة دقة الإحصائيات في هذا المجال صعبة بسبب الرقم الأسود للجرائم غير المبلغ عنها خاصة في العنف الأسري.

دراسة حالة مشاجرة بين جارين بسبب ضوضاء كيف تعاملت معها كل دولة؟

الواقعة جار يشكو من ضوضاء جار ليلاً. يحدث شجار

في السلم. يدفع الجار الجار الآخر فيسقط وتتورم ركبته. العجز الطبي عشرة أيام.

في القاهرة الإجراء محضر شرطة كشف طبي عشرة أيام. القانون عشرة أيام أقل من عشرين إذن جريمة بسيطة مادة 242. النتيجة النيابة تحيل للمحكمة. في الجلسة يحضر العمدة أو أحد كبار العائلة للصلح. الجار يعتذر ويدفع مصروفات العلاج. الجار المصاب يتنازل. الحكم غرامة رمزية أو حبس شهر مع وقف التنفيذ. العلاقة تعود لطبيعتها بسرعة بفضل الوساطة المجتمعية.

في الجزائر العاصمة الإجراء مشابه. محضر وطب شرعي. القانون عشرة أيام أقل من خمسة عشر حسب التفسير السائد جريمة بسيطة. النتيجة النيابة قد تحاول الصلح الإداري. إذا فشل للمحكمة. الحكم قد يكون أكثر حزمًا قليلاً من مصر في حق الجيرة فيحكم بغرامة أكبر لضمان عدم تكرار الإزعاج مع تعويض مدني للجار المصاب.

في باريس الإجراء شكوى للشرطة أو الدرك. تقرير طبي يثبت عشرة أيام. القانون عشرة أيام أكبر من ثمانية أيام. إذن هي جنحة وليست مخالفة! الوضع خطير قانوناً. الإجراء استدعاء للنيابة. عرض وساطة جزائية. السيناريو إذا رفض الجار الوساطة أو كان متعنناً تُحال القضية لمحكمة الجنح. الحكم نظراً لأنها جنحة فوق ثمانية أيام قد يُحكم عليه بغرامة عدة آلاف يورو وربما حبس موقوف التنفيذ وسجل عدلي. العلاقة بين الجارين تتدمر تماماً وقد يطلب أحدهما النقل من السكن. الدرس المعيار الزمني الصارم في فرنسا ثمانية أيام حول مشاجرة سلم عادية إلى جنحة ذات تبعات قانونية واجتماعية ثقيلة بينما في مصر والجزائر بقيت مخففة تسمح بالصلح السريع.

نقد النظام الحالي واقتراحات للإصلاح مثل برامج الوساطة الجنائية

النقد ازدحام المحاكم ملايين الدقائق تُهدر في

محاكمات لمشاجرات تافهة كان يمكن حلها ودياً. تدمير العلاقات الاجتماعية تحويل النزاع إلى حكم قضائي يقطع أواصر الجيرة والقرابة للأبد. عدم ملائمة العقوبة حبس شخص لأنه دفع آخر في شجار لا يُصلح الحال بل يزيد الضغينة ويفكك أسرته اقتصادياً ونفسياً.

الاقتراحات نحو نموذج هجين إلزامية الوساطة قبل المحاكمة لأي قضية ضرب بسيط بدون سلاح وبدون عاهة يجب إحالتها لجلسة وساطة إلزامية مع وسيط معتمد. فقط إذا فشلت الوساطة تنتقل للمحكمة. تطبيق موسع للنموذج الفرنسي. رفع الحد الزمني في مصر والجزائر مراجعة معيار العشرين والخمسة عشر يوماً. ربما رفعه ليصبح ثلاثين يوماً لتصنيف أكثر واقعية لما هو بسيط حقاً وتقليل عدد الجنايات غير المبررة. عقوبات بديلة إلزامية في حال ثبوت الجريمة يكون الحكم الأولي دائماً هو دورات إدارة غضب أو خدمة مجتمعية بدلاً من الحبس إلا في حالات التكرار أو العنف الأسري. تسريع الإجراءات الطبية إنشاء وحدات طب شرعي سريع في أقسام الشرطة للفصل

في مدة العجز خلال أربع وعشرين ساعة لتجنب تأخير العدالة.

## ختام الفصل الثالث

إن الضرب البسيط هو مرآة لانفعالات البشر اليومية. التعامل معه بقسوة القانون الجنائي التقليدي قد يكون مثل استخدام مدفع لقتل نملة. المستقبل يكمن في عدالة تصالحية ذكية تفصل بين من يحتاج لتأديب حقيقي المعتدي المتكرر أو العنيف أسرياً ومن يحتاج فقط لفرصة لإصلاح خطأ لحظي في حق جاره أو زميله.

## الفصل الرابع

الإجراءات الجنائية الخاصة بالجرائم البسيطة السرعة مقابل العدالة

## مبدأ المحاكمة السريعة في الجرائم البسيطة مبرراته وحدوده

تعتبر الجرائم البسيطة سرقات متاجر مشاجرات بسيطة هي الوقود الذي يغذي المحاكم الجزائية في العالم. في القاهرة والجزائر وباريس تشكل هذه القضايا أكثر من ستين إلى سبعين بالمئة من عبء العمل القضائي. هنا تبرز المعضلة الكبرى كيف نضمن سرعة الفصل في القضية دون التضحية بضمانات المحاكمة العادلة؟

مبررات السرعة الأثر الردعي الفوري العقوبة التي تُنفذ بعد شهر من الجريمة تكون أكثر تأثيراً في نفس الجاني خاصة الأحداث والشباب من عقوبة تُنفذ بعد عامين من التراكم والتأجيلات. تخفيف العبء عن السجون الحبس الاحتياطي الطويل لقضايا بسيطة يهدر موارد الدولة ويخلق اكتظاظاً خانقاً. راحة الضحية والمجتمع بقاء ملف مفتوح لشهور يوتر العلاقات الاجتماعية خاصة في شجارات الجيران ويترك شعوراً بانعدام الأمن. الكفاءة الاقتصادية تكلفة محاكمة

سريعة ومختصرة أقل بكثير من تكلفة جلسات متعددة ومحامين وتحقيقات مطولة لقضية قيمتها محدودة.

حدود السرعة مخاطر التسرع انتهاك حق الدفاع إذا كانت الجلسة خلال أربع وعشرين ساعة هل أتيحت للمتهم فرصة كافية لاستحضار محامٍ؟ هل تم جمع الأدلة بدقة؟ خطأ قضائي السرعة قد تؤدي للاعتماد على اعترافات منتزعة تحت الضغط أو أدلة سطحية مما يزيد خطر إدانة أبرياء. إهمال الظروف المخففة القاضي المستعجل قد لا يتعمق في دراسة الدوافع الاجتماعية أو النفسية للجاني فيصدر حكماً ألياً.

الموقف المقارن فرنسا تتبنى فلسفة السرعة القصوى كضمانة للحرية لا حبس احتياطي طويل للجنح البسيطة وتعتمد على إجراءات مبسطة جداً. مصر والجزائر تعانيان من بطء إجرائي مزمن في الجرائم البسيطة بسبب البيروقراطية وتراكم القضايا رغم وجود نصوص تسمح بالمحاكمة المستعجلة إلا أن التطبيق العملي يعاني من التأجيلات المتكررة.

## نظام المخالفة الجزائية في فرنسا وتطبيقه المحتمل في مصر والجزائر

يمثل النظام الفرنسي في المخالفات نموذجاً عالمياً لكيفية إدارة الجرائم التافهة بعيداً عن دهاليز المحاكم المعقدة.

كيف يعمل النظام الفرنسي؟ تنقسم المخالفات إلى خمس فئات من الدرجة 1 للأقل خطورة حتى الدرجة 5. الجرائم البسيطة جداً مثل السرقة البسيطة لسلعة رخيصة جداً أو الضرب بدون عجز تقع غالباً في الفئتين 4 و5. الإجراء لا حاجة لمثول أمام القاضي. ضابط الشرطة يحرر محضراً. العقوبة غرامة ثابتة. مثال 135 يورو لمخالفة درجة 4. الخيارات أمام المتهم الدفع فوراً خصم عشرين بالمئة أو الدفع خلال خمسة وأربعين يوماً المبلغ الأصلي أو عدم الدفع زيادة المبلغ وتحويل الملف للنياحة للمحاكمة. النتيجة تسعون بالمئة من هذه القضايا تُحل بدفع الغرامة إلكترونياً ولا

تصل للمحكمة أبدأً. السجل العدلي لا يسجلها كحكم إدانة جنائي ثقيل بل كمخالفة إدارية جزائية خفيفة.

إمكانية التطبيق في مصر والجزائر الواقع الحالي في مصر والجزائر حتى سرقة علبة شوكلاتة أو صفع شخص تتطلب تحرير محضر إحالة للنيابة تحقيق ثم محكمة. هذا هدر هائل للوقت والجهد. التطبيق المقترح تشريع فئة جديدة من المخالفات الموسعة تشمل السرقات *du'ó* قيمة معينة مثلاً خمسمائة جنيه أو ألف دينار والضرب بدون عجز طبي واضح. منح ضباط الشرطة صلاحية تحرير أمر جزائي فوري بغرامة محددة بدون حبس. حق المتهم في الاعتراض على الأمر الجزائي خلال خمسة عشر يوماً وعندها فقط تنتقل القضية للمحكمة. التحديات الخوف من تعسف رجال السلطة وضعف الرقابة على تحصيل الغرامات والحاجة لتحديث الأنظمة الإلكترونية للدفع.

دور النيابة العامة في تصفية القضايا البسيطة دون محاكمة

النيابة العامة هي بوابة العدالة. في الجرائم البسيطة دورها يتجاوز الاتهام ليصبح فرزاً وتصنيفاً.

في فرنسا سياسة الفرصة المناسبة لدى النائب العام سلطة تقديرية واسعة جداً. عند وصول ملف جريمة بسيطة له خيارات متعددة غير المحاكمة حفظ القضية إذا كانت التهمة واهية أو الضرر تافهاً جداً التذكير بالقانون استدعاء الجاني وتوجيه إنذار رسمي دون تسجيل سابقة التسوية الجزائية عرض عقوبة مقترحة غرامة عمل مجتمعي تعليق رخصة قيادة يقبلها الجاني ويصادق عليها القاضي بسرعة دون محاكمة كاملة الوساطة الجزائية كما ذكرنا سابقاً. النتيجة أكثر من أربعين إلى خمسين بالمئة من قضايا الجرح البسيطة لا تصل لمرحلة المحاكمة التقليدية.

في مصر والجزائر مبدأ الشرعية مع مرونة محدودة المبدأ غالباً ما يسود مبدأ شرعية التحريك أي إذا توافرت أركان الجريمة يجب تحريك الدعوى. المرونة

العملية تلجأ النيابة لحلّول غير رسمية أو شبه رسمية الحفظ لعدم كفاية الأدلة في الحالات الهامشية التنازل تشجيع الأطراف على الصلح ثم حفظ الأوراق الأمر على عريضة في بعض الجنح المالية أو البسيطة جداً حيث يصدر القاضي حكماً بناءً على أوراق النيابة دون جلسة مرافعة طويلة لكن استخدامه محدود مقارنة بفرنسا. النقد غياب أدوات قانونية واضحة ومتنوعة مثل التسوية الجزائية يجعل النيابة إما تحرك الدعوى وتثقل كاهل المحكمة أو تحفظها مما قد يبدو كتهاون. الحاجة ملحة لتشريع آليات وسيطة.

إجراءات التبسيط المحاكم المختصة الجلسات  
المختصرة الأحكام الفورية

لتحقيق السرعة طورت الدول الثلاث آليات هيكلية  
وإجرائية.

المحاكم المختصة في فرنسا محكمة الشرطة  
للمخالفات ومحكمة الجنح للجنح البسيطة. التخصص

دقيق جداً. في مصر محاكم الجرح المسأأفة ودوائر مآخصفة للنظر في جرائم الأآداث والجرائم البسيفة في بعض المحافظاء. في الجزائر محكمة الجرح مع وجود دوائر مسأعجلة في بعض الولايات.

الجلساء المسأصرة النموذج الفرنسي الاعأراف المسبق بالذنب كما سبق يعأرف المأهم بالذنب يأففق مع النائب على العقوبة يصادق القاضي في عشرين دقيفة. نهاية القصة. النموذج المصري والجزائري أعأم على دوائر السرعة أو جلسات المساء في بعض المأكم للنظر في عدد كبير من القضايا يومياً. لكن الإجراءاء أبقى أقليدفة قراءة اللائحة سماع الشهود المرافعة. مشكلة كآرة القضايا تؤدي لأجیلاء مآكرة لأن القاضي لا يسأطیع النظر في خمسین قضية في جلسة واحدة بعمق.

الأحكام الفورية في حالة الألبس في جميع الدول إذا ضبط الجاني مألبساً يمكن أقدیمه لمأكمة العلم والخبر أو دائرة عاجلة. في فرنسا مأل فورى أطر

جداً قد يُحكّم في نفس اليوم. يُستخدم بحذر مع المقيمين ذوي العنوان الثابت وكثيراً مع المشردين أو المجرمين العائدين. في مصر والجزائر الإحالة العاجلة ممكنة لكن غالباً ما تؤجل المحكمة الجلسة لأسبوع أو اثنين لاستكمال التحقيقات أو لحضور المحامي مما يفقد الإجراء صفة الفورية.

حق المتهم في الدفاع وفي الطعن حتى في الجرائم البسيطة

السرعة لا تعني إلغاء الحقوق. الدستور والقوانين الدولية تكفل الحق في الدفاع لكل متهم مهما كانت تهمته بسيطة.

حق الاستعانة بمحامٍ في فرنسا الحق في محامٍ مكفول منذ لحظة التوقيف. إذا لم يكن للمتهم محامٍ تُعين له الدولة واحداً فوراً مساعدة قضائية. في إجراءات الاعتراف المسبق بالذنب حضور المحامي إلزامي لصحة الاتفاق. في مصر والجزائر النص القانوني

يكفل الحق في محامٍ. لكن عملياً في الجرائم البسيطة والسريعة كثيراً ما يحاكم المتهمون دون محامٍ إما لفقدهم أو لعدم قدرتهم على دفع الأتعاب أو لأن المحامين المعيّنين من النقابة لا يحضرون بانتظام في جلسات الجناح البسيطة المزدحمة. الإصلاح المطلوب تفعيل منظومة المساعدة القضائية الفعالة للجرائم البسيطة أيضاً أو تبسيط الإجراءات لدرجة لا تحتاج لمحامٍ معقد كما في نظام المخالفات.

حق الطعن الاستئناف القاعدة كل حكم صادر في جناح حتى البسيطة قابل للاستئناف. في فرنسا يمكن الاستئناف خلال عشرة أيام. لكن في نظام المخالفات طرق الطعن محدودة جداً ومكلفة نسبياً مقارنة بالغرامة مما يثني الكثيرين. في مصر والجزائر الاستئناف حق دستوري. لكن مشكلة تنفيذ العقوبة أثناء الاستئناف تظل قائمة. في الجنايات يوقف التنفيذ تلقائياً أما في الجناح فقد يُقبض على المحكوم عليه فور صدور الحكم الابتدائي إذا كانت العقوبة حبسية مما يجعل الاستئناف إجراءً يتم من داخل السجن أحياناً. توصية وقف تنفيذ عقوبات الحبس في الجرائم

البسيطة تلقائياً عند الاستئناف إلا كان هناك خطر هروب أو تكرار.

دور المحامي في القضايا البسيطة هل هو ضروري أم رفاهية؟

هذا سؤال جوهري في اقتصاديات العدالة. الرأي التقليدي المحامي ضروري دائماً لضمان عدم تعسف السلطة ولشرح الظروف المخففة. الرأي الواقعي في الجرائم البسيطة في حالة الاعتراف بالواقعة مثل سرقة واضحة بكاميرات مراقبة يكون دور المحامي غالباً محصوراً في الترحي وتخفيف العقوبة. تكلفة أتعاب المحامي قد تفوق قيمة المسروقات أو قيمة الغرامة المقررة! هذا يخلق مفارقة الشخص يسرق لأنه فقير ثم يدفع أتعاب محامٍ أعلى من سرقة!

الحلول المقارنة في فرنسا المحامي ضروري في الإجراءات المبسطة لضمان فهم المتهم لما يوقع عليه. الدولة تدفع له مبلغاً رمزياً لكنه كافٍ. في مصر

والجرائم يميل العديد من متهمي الجرائم البسيطة للدفاع عن أنفسهم أو يعتمدون على محامٍ مبتدئ بأجر زهيد. الاقتراح في الجرائم البسيطة جداً المخالفات المقترحة يمكن الاكتفاء بمساعد قانوني أو موظف مختص في المحكمة لشرح الحقوق دون الحاجة لمحامٍ كامل الصلاحية لتخفيف التكلفة وتسريع الإجراءات. أما في الجناح البسيطة حسب محتمل فيبقى المحامي ضرورة قصوى.

تأثير التكنولوجيا المحاكم الإلكترونية تقديم الشكاوى أونلاين الدفع الإلكتروني للغرامات

الثورة الرقمية هي المنقذ الحقيقي لازدحام قضايا الجرائم البسيطة.

تقديم الشكاوى والبلاغات أونلاين في فرنسا نظام البلاغ المسبق عبر الإنترنت يسمح بتحرير محضر أولي عبر الإنترنت لجرائم مثل سرقة المحفظة أو التخريب البسيط. المواطن يذهب للقسم فقط للتوقيع. هذا يوفر

ساعات من الانتظار في أقسام الشرطة. في مصر والجزائر بدأت خطوات أولية شكاوى وزارة الداخلية عبر المواقع أو تطبيقات الهاتف لكنها لا تزال محدودة ولا تغني عن الحضور الشخصي لتحرير المحاضر الرسمية في معظم الأحوال.

المحاكم الإلكترونية والجلسات عن بُعد بعد جائحة كورونا تبنت فرنسا ومصر والجزائر تقنيات الفيديو كونفرانس. التطبيق في البسيط يمكن عقد جلسات نظر أولى أو جلسات اعتراف عبر الفيديو للمحتجزين أو حتى للمتهمين الأحرار في قضايا الغرامات. في فرنسا توجد محاكم رقمية تماماً لبعض أنواع المخالفات والنزاعات الصغيرة. في مصر والجزائر الاستخدام لا يزال غالباً مقصوراً على ربط السجون بالمحاكم للمحتجزين ولم يصل بعد لمرحلة المحكمة الافتراضية الكاملة للجرائم البسيطة للأحرار.

الدفع الإلكتروني للغرامات في فرنسا يمكن دفع غرامة المخالفة عبر الإنترنت فوراً. النظام مرتبط آلياً عند

الدفع تُغلق القضية. في مصر والجزائر لا يزال الدفع يتم غالباً عبر خزائن المحاكم أو البنوك الحكومية بإجراءات ورقية بطيئة. تطوير منصة موحدة للدفع الإلكتروني للغرامات المرورية والجزائية سيكون قفزة نوعية في سرعة إغلاق الملفات.

مقارنة بين مدة الإجراءات في الدول الثلاث من الإبلاغ حتى التنفيذ

في مصر متوسط المدة من البلاغ للإحالة للنيابة من يوم إلى ثلاثة أيام. تحقيق النيابة من أسبوعين إلى شهرين حسب الازدحام. من الإحالة لأول جلسة من شهر إلى ثلاثة أشهر تراكم الجداول. عدد جلسات المحاكمة من جلستين إلى خمس جلسات تأجيلات للشهود والمحامي. صدور الحكم بعد آخر جلسة بأسابيع. إجمالي المدة لقضية بسيطة من ستة أشهر إلى سنة ونصف.

في الجزائر متوسط المدة من البلاغ للإحالة للنيابة من

يوم إلى ثلاثة أيام. تحقيق النيابة من أسبوعين إلى شهرين. من الإحالة لأول جلسة من شهر إلى ثلاثة أشهر. عدد جلسات المحاكمة من جلستين إلى أربع جلسات. صدور الحكم بعد آخر جلسة بأسابيع. إجمالي المدة لقضية بسيطة من ستة أشهر إلى سنة.

في فرنسا متوسط المدة من البلاغ للإحالة للنيابة فوري أو أربع وعشرون ساعة. تحقيق النيابة من أسبوع إلى شهر أو فوري في التلبس. من الإحالة لأول جلسة من أسبوعين إلى ستة أسابيع أو فوري. عدد جلسات المحاكمة جلسة واحدة غالباً في الإجراءات المبسطة. صدور الحكم فوري في الجلسة أو خلال أسبوع. إجمالي المدة لقضية بسيطة من شهر إلى ثلاثة أشهر أو أربع وعشرون ساعة في المثل الفوري.

التحليل الفجوة الزمنية هائلة. في فرنسا العدالة السريعة تعني أن العقوبة ترتبط زمنياً بالجريمة. في

مصر والجزائر طول الإجراءات يفقد العقوبة جزءاً كبيراً من معناها الردعي ويسمح للجاني بالعودة للحياة الطبيعية وكأن شيئاً لم يحدث قبل صدور الحكم.

## إشكاليات التطبيق التأخير البيروقراطية نقص الكوادر

لماذا تتعثر الإجراءات في مصر والجزائر رغم وجود القوانين؟ البيروقراطية الورقية انتقال الملف فعلياً ورقياً من قسم الشرطة للنيابة فالمحكمة فالأرشفة يستغرق وقتاً طويلاً ويتعرض للضياع أحياناً. نقص الكوادر قلة عدد وكلاء النيابة وقضاة الجناح مقارنة بكمية القضايا الواردة. قاضٍ واحد قد ينظر في خمسين إلى ثمانين قضية في الجلسة الواحدة مما يستحيل معه الإنجاز السريع والدقيق. ثقافة التأجيل المحامون يطلبون تأجيلات استراتيجية الشهود لا يحضرون الخبراء يتأخرون في التقارير حتى البسيطة منها. ضعف الربط الإلكتروني عدم تكامل قواعد بيانات الشرطة والنيابة والمحاكم والسجون بشكل كامل وفوري. الموارد المادية نقص قاعات الجلسات أجهزة التسجيل وسائل النقل للمحتجزين.

دراسة حالة قضية ضرب بسيط تم الفصل فيها خلال  
ثمانٍ وأربعين ساعة في باريس ومقارنتها بقضية  
مماثلة استغرقت ستة أشهر في القاهرة

السيناريو الأول باريس سرعة البرق الحدث مشاجرة  
في مترو الأنفاق لكمة واحدة كدمة بسيطة. الساعة  
العاشرة صباحاً القبض على الجاني متلبساً. الساعة  
الثانية ظهراً فحص طبي سريع يثبت عجزاً لمدة ثلاثة  
أيام مخالفة جناحة خفيفة. الساعة الرابعة ظهراً قرار  
من النيابة بمحاكمة فورية لأن الجاني لديه سجل  
سابق بسيط. اليوم التالي الساعة التاسعة صباحاً  
جلسة محكمة. محامٍ معين حاضر. الجاني يعترف.  
الساعة العاشرة والنصف صباحاً حكم صادر غرامة  
خمسمائة يورو وتعويض للضحية دفع فوري. النتيجة  
انتهى الملف في أقل من أربع وعشرين ساعة فعلية  
من القبض. الجاني غادر المحكمة وهو يعرف مصيره.

السيناريو الثاني القاهرة متاهة الانتظار الحدث نفس

المشاجرة نفس الإصابة. اليوم الأول تحرير محضر في القسم يستغرق ساعات للانتظار. اليوم الثاني إرسال المحضر للنياحة. استدعاء المشتكى عليه للتحقيق قد لا يحضر. اليوم الخامس عشر إحالة للمحكمة. تحديد جلسة بعد شهر. الشهر الثاني الجلسة الأولى تأجيل لحضور المحامي الجاني لم يوكل محامياً بعد. الشهر الثالث الجلسة الثانية تأجيل لاستدعاء شاهد لم يحضر. الشهر الرابع الجلسة الثالثة المرافعة والحكم. النتيجة حكم بالحبس شهرين مع وقف التنفيذ وغرامة. التكلفة أربعة أشهر من التوتر ثلاث جلسات تكاليف مواصلات ومحامٍ ووقت ضائع من القضاء والشرطة والأطراف.

الدرس المستفاد الفرق ليس في نص القانون كلاهما يجرم الضرب بل في هندسة الإجراءات. النموذج الفرنسي يضحى ببعض الشكليات لتحقيق السرعة بينما النموذج المصري يلتزم بشكليات قد تكون قاتلة للكفاءة.

## توصيات لتحسين كفاءة الأنظمة الإجرائية دون المساس بالحقوق الأساسية

بناءً على الدراسة المقارنة يقدم الكتاب حزمة توصيات  
عملية لمصر والجزائر:

تشريع الأمر الجزائي المباشر تمكين النيابة من إصدار  
أحكام بغرامات في الجرائم البسيطة المعترف بها دون  
حاجة لمرور المحكمة مع حق الاعتراض.

رقمنة كاملة لسلسلة العدالة من المحضر الإلكتروني  
في قسم الشرطة إلى الملف الرقمي الموحد وصولاً  
للحكم الإلكتروني والدفع عبر الإنترنت. إلغاء الورق  
تماماً في الجرح البسيطة.

دوائر المحاكمة في اليوم الواحد تخصيص دوائر قضائية  
تنظر القضايا البسيطة المعترف بها في جلسة واحدة  
إلزامية مع توفير محامين دائمين لهذه الدوائر.

تفعيل الوساطة كمرحلة إلزامية قبل قبول أي دعوى  
ضرب بسيط أو سرقة تافهة يجب عرضها على وحدة

وساطة تابعة للنيابة.

تدريب متخصص تدريب أفراد الشرطة والنيابة والقضاة على تقنيات العدالة السريعة والتفاوض والتصالح وليس فقط على التجريم والعقاب.

مراجعة قوانين الإجراءات تعديل قانون الإجراءات الجزائية ليتناسب مع طبيعة الجرائم البسيطة بإجراءات مختصرة تختلف جوهرياً عن إجراءات الجنايات الخطيرة.

## ختم الفصل الرابع

إن السرعة في العدالة ليست رفاهية بل هي جوهر العدالة نفسها. العدالة المؤجلة هي عدالة منكرة. في الجرائم البسيطة يجب أن تكون الآلة القضائية خفيفة وسريعة كالنسيم لا ثقيلة وبطيئة كالجبل. النموذج الفرنسي يقدم خريطة طريق عملية لكن تطبيقها في مصر والجزائر يحتاج لإرادة سياسية وإصلاح تشريعي شجاع يكسر جمود البيروقراطية التقليدية.

## الفصل الخامس

### العقوبات البديلة وإعادة التأهيل في الجرائم البسيطة

#### فلسفة العقوبات البديلة من العقاب إلى الإصلاح

شهدت الفلسفة الجزائية في القرن الحادي والعشرين تحولاً جذرياً خاصة فيما يتعلق بالجرائم البسيطة. لم يعد الهدف الوحيد للعدالة هو إيلاء الجاني أو الانتقام منه عبر سلب حريته بل انتقل التركيز نحو إصلاح الضرر وردع الجاني مستقبلاً وحماية المجتمع بتكلفة أقل.

لماذا العقوبات البديلة في الجرائم البسيطة؟ فشل السجن قصير المدة أثبتت الدراسات أن حبس شخص لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر العقوبة النموذجية للسرقة البسيطة أو الضرب البسيط لا يُصلحه بل يقطعه عن عمله وأسرته ويعرّضه لتأثيرات سلبية داخل السجن مدرسة الجريمة مما يزيد احتمالية عودته للإجرام بعد

خروجه. التكلفة الباهظة تكلفة إيواء نزيل في السجن  
تفوق بكثير تكلفة تنفيذ عقوبة بديلة مثل العمل  
المجتمعي أو الغرامة اليومية. طبيعة الجاني مرتكبو  
الجرائم البسيطة غالباً ليسوا مجرمين محترفين  
خطرين بل أشخاص وقعوا في خطأ لحظي أو ضغوط  
اقتصادية أو نقص وعي. هم أحوج للتأهيل منهم  
للعقاب السالب للحرية. حق الضحية العقوبات البديلة  
مثل التعويض المباشر أو العمل لصالح المجتمع تعيد  
شيئاً ملموساً للضحية أو للمجتمع بعكس السجن  
الذي يعزل الجاني ولا يعوض أحداً.

المبدأ الجديد العقوبة يجب أن تكون فردية و متناسبة  
وذات نفع اجتماعي.

أنواع العقوبات البديلة العمل المجتمعي التدريب  
المهني الدورات التوعوية الخدمة الاجتماعية

تنوع البدائل حسب طبيعة الجريمة وشخصية الجاني.

العمل للمصلحة العامة قيام الجاني بأعمال غير مدفوعة الأجر لصالح مؤسسات عامة أو جمعيات خيرية معتمدة تنظيف شوارع مساعدة في دور مسنين صيانة حدائق فرز نفايات. الهدف شعور الجاني بأنه يعطي للمجتمع عوضاً عن أخذه أو إيذائه وكسر حاجز الأنانية الإجرامية. المدة تتراوح عادة بين عشرين إلى مائتين وثمانين ساعة تُنفذ في أوقات فراغ الجاني عطلات نهاية الأسبوع أو المساء حتى لا يفقد عمله الأصلي.

الغرامة اليومية بدلاً من غرامة ثابتة قد تكون باهظة على الفقير وتافهة على الغني يحدد القاضي عدد الأيام مثلاً ثلاثين يوماً وقيمة اليوم الواحد حسب دخل الجاني وظروفه مثلاً عشرة يورو لليوم للفقير مائة يورو للغني. الميزة عدالة اجتماعية حقيقية فالعقوبة مؤلمة بنفس القدر للجميع نسبياً.

الدورات التوعوية والتأهيلية أمثلة دورات في إدارة

الغضب لمرتكبي الضرب البسيط والمشاجرات. دورات في مخاطر السرقة والقانون لسارقي المتاجر. دورات في السلامة المرورية في حال ارتباط الجريمة بالقيادة. الآلية يحضر الجاني ورش عمل مكثفة يومين أو ثلاثة يتفاعل فيها مع ضحايا حقيقيين أو خبراء نفسيين وقانونيين. نجاحه في الدورة قد يؤدي لسقوط العقوبة الأصلية.

التعليق المشروط للعقوبة مع اختبار يُحكم على الجاني بالسجن لكن يُوقف التنفيذ شريطة التزامه بشروط محددة لمدة سنة أو سنتين عدم ارتكاب جريمة جديدة متابعة علاج إدمان إذا لزم عدم مخالطة ضحية معينة الالتزام بعمل معين. الرقابة يخضع الجاني لرقابة موظف اختبار يقدم تقارير دورية للقاضي.

التعويض المباشر والضحية إلزام الجاني بدفع تعويض مالي مباشر للضحية أو إصلاح الضرر المادي مثل إصلاح الباب الذي كسره كعقوبة رئيسية أو مكملة.

تطبيق العقوبات البديلة في فرنسا نموذج ناجح يمكن الاستفادة منه

تُعد فرنسا من الدول الرائدة عالمياً في ترسيخ العقوبات البديلة حيث أصبحت جزءاً أصيلاً من قانون العقوبات منذ عام 1994 وتعديلاته اللاحقة.

الإطار القانوني نصت المادة 131-3 من قانون العقوبات الفرنسي صراحة على أن العمل للمصلحة العامة والغرامة اليومية ودورات المواطنة هي عقوبات أصلية وليست ثانوية. يمكن للقاضي الحكم بها كعقوبة رئيسية مستقلة أو كبديل عن الحبس القصير.

آلية التطبيق قبل الحكم يطلب القاضي غالباً تقريراً من مستشار الإدماج والاختبار يدرس فيه وضع الجاني الاجتماعي والمهني والأسري لتحديد العقوبة البديلة المناسبة. الشراكة المجتمعية تتعاقد الدولة مع مئات الجمعيات الأهلية والبلديات لاستقبال المحكوم عليهم

بأعمال العمل للمصلحة العامة. هناك بروتوكولات واضحة للإشراف والتقييم. الصرامة في التنفيذ إذا تخلف الجاني عن أداء ساعات العمل أو حضر الدورة يتم تفعيل عقوبة الحبس الأصلية فوراً وبشكل آلي تقريباً. هذا يمنح العقوبة البديلة هيبة وجدية.

الإحصائيات والنجاح تشير التقارير الفرنسية إلى أن نسبة العودة للإجرام بين من نفذوا عقوبات بديلة خاصة العمل للمصلحة العامة والدورات التوعوية أقل بنسبة خمسة عشر إلى عشرين بالمئة مقارنة بمن قضاوا فترات حبس قصيرة. توفير مالي هائل للدولة وتخفيف الضغط على السجون بنسب ملحوظة.

تجارب محدودة في مصر والجزائر ما الذي نجح؟ وما الذي فشل؟

مصر الإطار القانوني أدخل قانون العقوبات المصري بتعديلات حديثة نسبياً ومشاريع قوانين الإجراءات الجنائية نصوصاً تسمح بالعقوبات البديلة والخدمة

العامّة خاصّة للأحداث وللبالغين في جرائم معيّنة. ما  
نجح تطبيق محدود جداً في قضايا الأحداث قانون  
الطفل حيث تُستخدم الخدمة المجتمعية بنجاح. بعض  
المبادرات التجريبية في نيابات الأحداث وبعض دوائر  
الجنح لتحويل قضايا بسيطة لخدمة مجتمعية. ما فشل  
تعثر غياب البنية التحتية لا توجد شبكة واسعة من  
الجمعيات المؤهلة والمستعدة لاستقبال المحكوم  
عليهم بالإشراف اللازم. الثقافة القضائية كثير من  
القضاة لا يزالون يفضلون الحبس التقليدي كضمانة  
للردع ويشككون في جدوى العمل المجتمعي أو  
صعوبة الإشراف عليه. الإجراءات المعقّدة تحويل  
القضية لعقوبة بديلة يتطلب إجراءات بيروقراطية معقّدة  
تثبط همم النيابة والقضاء.

الجزائر الإطار القانوني قانون العقوبات الجزائري وقانون  
الإجراءات الجزائية يحتويان على إمكانيات لتدابير بديلة  
واختبار قضائي خاصّة للأحداث قانون حماية الطفل. ما  
نجح استخدام واسع نسبياً للإيقاف الكلي أو الجزئي  
 لتنفيذ العقوبة كحل وسط رغم أنه ليس عقوبة بديلة  
 بالمعنى الدقيق لا يوجد عمل مجتمعي إلزامي. نجاح

محدود في برامج إعادة تأهيل الأحداث عبر مراكز متخصصة تابعة لوزارة العدل. ما فشل تعثر غياب تشريع صريح ومنظم للعمل للمصلحة العامة للبالغين كعقوبة مستقلة قابلة للتنفيذ الفعلي. نقص الكوادر المتخصصة مراقبي الاختبار اللازمة لمتابعة المحكوم عليهم خارج السجن. الهيمنة الثقافية لفكرة أن العدالة تعني السجن مما يجعل أي بديل يبدو كتهاون في نظر الرأي العام أحياناً.

شروط تطبيق العقوبات البديلة اعتراف المتهم عدم تكرار الجريمة موافقة الضحية أحياناً

لكي تنجح العقوبة البديلة يجب توافر شروط دقيقة.

اعتراف المتهم ومسؤوليته لا يمكن تطبيق عقوبة بديلة مثل العمل المجتمعي إذا كان المتهم ينكر التهمة ويصر على البراءة. البديل يفترض قبول الجاني لمسؤوليته ورغبته في إصلاح الخطأ. في فرنسا إجراء الاعتراف المسبق بالذنب هو المدخل الرئيسي

## للعقوبات البديلة.

طبيعة الجاني الشخصية تُفضل للجنة لأول مرة.  
الأشخاص الذين يظهرون ندماً حقيقياً واستعداداً  
للتغيير. استبعاد العائدين الخطرين أو من لديهم سجل  
إجرامي حافل بجرائم مشابهة إلا في إطار اختبار صارم  
جداً.

طبيعة الجريمة تقتصر على الجرائم البسيطة  
والمتوسطة التي لا تنطوي على عنف جسيم أو  
خطورة عالية على الأمن العام. سرقات بسيطة ضرب  
بسيط تخريب بسيط.

موافقة الضحية في بعض الحالات في جرائم الاعتداء  
على الأشخاص الضرب البسيط قد يشترط القاضي أو  
الوسيط موافقة الضحية على خطة الإصلاح خاصة إذا  
تضمنت اعتذاراً مباشراً أو تعويضاً. في سرقات  
المتاجر حيث الضحية معنوية أو مؤسسة كبيرة قد لا

تكون الموافقة الفردية ضرورية لكن يُشترط تعويض  
الضرر المادي.

القدرة الجسدية والمهنية يجب أن يكون الجاني قادراً  
جسدياً على أداء العمل المجتمعي المكلف به. ألا  
يتعارض وقت تنفيذ العقوبة البديلة مع عمله الأساسي  
أو دراسته لذا تُنفذ في العطلات.

دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في  
تنفيذ البرامج التأهيلية

الدولة وحدها لا تستطيع إدارة عقوبات بديلة فعالة  
فهي تحتاج لشركاء ميدانيين.

في فرنسا تلعب الجمعيات الخيرية مثل جمعية  
الصليب الأحمر جيش الخلاص جمعيات حماية البيئة  
جمعيات رعاية المسنين دوراً محورياً. تتعاقد هذه  
الجمعيات مع وزارة العدل لاستقبال المحكوم عليهم

وتوفير مشرفين لتوجيههم وإصدار شهادات إنجاز الساعات. تعتبر هذه الجمعيات أن استقبال المحكوم عليهم فرصة لتعزيز رسالتها المجتمعية يد عاملة متحمسة للإصلاح.

في مصر والجزائر التحديات والفرص التحديات غياب الإطار القانوني الواضح الذي ينظم علاقة الجمعيات بوزارة العدل في هذا المجال. مخاوف أمنية من اختلاط مجرمين حتى لو كانوا بسطاء بمتطوعي الجمعيات أو المستفيدين من خدماتها مثل الأطفال أو المسنين. نقص خبرة الجمعيات في إدارة برامج إصلاحية وليس فقط إغاثية. الفرص والتوصيات تفعيل دور جمعيات رعاية الشباب النوادي الرياضية وجمعيات البيئة النظافة والتشجير كمواقع محتملة للخدمة المجتمعية. وضع بروتوكولات أمان صارمة إشراف مشترك من مسؤول حكومي ومسؤول الجمعية. تدريب كوادر الجمعيات على التعامل مع فئة المحكوم عليهم نفسياً واجتماعياً.

## تأثير العقوبات البديلة على معدل العودة للإجرام

هل تنجح العقوبات البديلة حقاً في منع تكرار الجريمة؟ الأدلة من فرنسا وأوروبا أظهرت دراسات متعددة أن معدلات العودة للإجرام بعد عقوبات بديلة خاصة العمل للمصلحة العامة والدورات التوعوية أقل منها بعد عقوبات الحبس القصيرة أقل من ستة أشهر. السبب الحبس القصير يقطع الروابط الاجتماعية والعملية للجاني ويدفعه لليأس بينما العقوبة البديلة تبقى في مجتمعه وتحافظ على عمله وتشعره بالمسؤولية تجاه المجتمع مما يعزز اندماجه الإيجابي. الدورات التوعوية مثل إدارة الغضب تعالج جذر المشكلة السلوكي وهو ما لا يفعله السجن.

الوضع في مصر والجزائر نظراً لعدم وجود إحصائيات رسمية دقيقة وشاملة حول العقوبات البديلة بسبب ندرة تطبيقها يصعب الجزم بأرقام. لكن الملاحظة الميدانية في قضايا الأحداث حيث تُطبق بدائل أكثر تشير إلى نتائج إيجابية عندما يكون هناك متابعة أسرية ومجتمعية جيدة. العكس صحيح معدلات العودة

للإجرام بين من خرجوا من سجون الجرح بعد فترات قصيرة مرتفعة جداً مما يؤكد فشل النموذج السجني التقليدي في هذه الفئة.

التحديات القانونية والاجتماعية أمام تعميم هذه العقوبات في العالم العربي

رغم المزايا الواضحة تواجه العقوبات البديلة عقبات كبرى في مصر والجزائر.

تحديات قانونية وتشريعية النصوص العامة القوانين الحالية تحتوي على نصوص عامة أو غامضة تحتاج لتفعيل عبر لوائح تنفيذية مفصلة كيف يُحتسب ساعت العمل؟ من يشرف؟ ماذا لو هرب الجاني؟ غياب قاضي التنفيذ الفعال في فرنسا قاضي تطبيق العقوبات يتابع كل حالة بدقة. في مصر والجزائر دور قاضي التنفيذ ضعيف أو شكلي في كثير من الأحيان.

تحديات إدارية وموارد نقص الكوادر عدم وجود عدد كافٍ من مراقبي الاختبار المدربين. البيروقراطية صعوبة التنسيق بين وزارة العدل السجون النيابة والوزارات الأخرى الشباب البيئة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية.

تحديات ثقافية واجتماعية ثقافة السجن هو العقاب يرى جزء كبير من المجتمع وبعض رجال القانون أن أي عقوبة غير السجن هي تهاون أو محسوبية أو إفلات من العقاب. وصمة العار الخوف من نظرة المجتمع للجاني حتى وهو يؤدي خدمة مجتمعية ارتداء زي موحد مثلاً قد يفضحه. عدم ثقة الضحايا قد تشعر الضحية بأن الجاني أفلت إذا لم يدخل السجن ما لم يتم شرح فلسفة الإصلاح لها بشكل جيد.

تحديات أمنية مخاوف من استغلال الجناة للخروج لأداء الخدمة المجتمعية في الهروب أو ارتكاب جرائم أخرى أثناء فترة التنفيذ.

## مقارنة بين نسبة تطبيق العقوبات البديلة في الدول الثلاث

الأرقام تقديرية بناءً على تقارير دولية ودراسات فقهية وتعكس الواقع التقريبي. في فرنسا نسبة القضايا البسيطة المنتهية بعقوبات بديلة غير سجنية فعلية حوالي خمسة وأربعون إلى خمسة وخمسون بالمئة. نوع البديل الأكثر شيوعاً العمل للمصلحة العامة الغرامة اليومية التعليق مع اختبار. ملاحظات نظام مؤسسي قوي ثقافة قضائية داعمة بنية تحتية جاهزة.

في مصر نسبة القضايا البسيطة المنتهية بعقوبات بديلة حوالي خمسة إلى عشرة بالمئة. نوع البديل الأكثر شيوعاً وقف التنفيذ كشكل سلبي للبديل غرامات مالية. ملاحظات تطبيق فعلي للخدمة المجتمعية نادر جداً ومقتصر على تجارب محدودة أو أحداث.

في الجزائر نسبة القضايا البسيطة المنتهية بعقوبات  
بديلة حوالي ثمانية إلى اثنا عشر بالمئة. نوع البديل  
الأكثر شيوعاً وقف التنفيذ تدابير تربوية للأحداث.  
ملاحظات محاولات إصلاحية موجودة لكن التطبيق  
العملي للبدائل النشطة عمل مجتمعي ضعيف.

تحليل الرسم البياني المقترح يظهر الرسم فجوة هائلة  
بين فرنسا والدولتين العربيتين. في فرنسا المنحنى  
صاعد باستمرار مع توسع نطاق البدائل. في مصر  
والجزائر المنحنى شبه مستوٍ مع ومضات طفيفة عند  
إصدار قوانين جديدة لا يُفعّل تطبيقها بالكامل.

دراسة حالة شاب سرق متجراً صغيراً حُكم عليه  
بالعمل في مركز إعادة تدوير بدلاً من السجن نتائج  
بعد عامين

الواقعة الجاني أحمد عمره واحد وعشرون سنة طالب  
جامعي من أسرة فقيرة سجل نظيف. الجريمة سرقة  
مواد غذائية وأدوات تنظيف بقيمة ثمانين يورو ما يعادل

حوالي أربعة آلاف جنيه أو خمسة عشر ألف دينار من سوبرماركت حيوي. ضبط متلبساً. الدافع ضغط مادي مؤقت لمساعدة أسرته.

السيناريو الافتراضي تطبيق نموذج فرنسي متكامل في بيئة عربية مقترحة المحاكمة اعترف أحمد بالجرم وندم عليه. طلب المحامي تطبيق عقوبة بديلة نظراً لظروفه وسجله النظيف. أمر القاضي بإجراء تحقيق شخصية سريع أكد استقرار الأسرة واستمرار الدراسة. الحكم بدلاً من حبس ستة أشهر الذي كان سيفصله عن دراسته ويدمر مستقبله حكم القاضي بمائة ساعة عمل للمصلحة العامة في مركز لإعادة التدوير تابع للبلدية فرز نفايات تنظيف ودورة توعية حول أخلاقيات العمل والقانون وتعويض المتجر بقيمة المسروقات وغرامة رمزية وفترة اختبار لمدة سنة.

التنفيذ نفذ أحمد الساعات في عطلة نهاية الأسبوع لمدة ثلاثة أشهر. أشاد مسؤول المركز بالتزامه وجدديته. حضر الدورة التوعوية وتفاعل معها. دفع

التعويض لأسرته. النتائج بعد عامين أحمد تخرج من الجامعة حصل على وظيفة ولم يرتكب أي جريمة أخرى. أصبح لديه وعي عميق بقيمة القانون والمجتمع. يتحدث عن تجربته كشاب نادم يحاول إصلاح خطئه. المجتمع استفاد من مائة ساعة عمل مجاني وتم إصلاح الضرر المادي للمتجر. الدولة وفرت تكلفة إيواء أحمد في السجن لمدة ستة أشهر طعام حراسة إدارة.

مقارنة بالسيناريو التقليدي السجن لو سُجن أحمد ستة أشهر كان سيتوقف عن الدراسة يفقد احترام زملائه يتعرض لتأثيرات سلبية في السجن ويخرج بسجل جنائي ملوث يصعب معه العثور على عمل مما يدفعه ربما للعودة للسرقة مرة أخرى. الاستنتاج العقوبة البديلة حولت مجرماً محتملاً إلى مواطن صالح بينما كان السجن ليحول شاباً تائهاً إلى مجرم محترف.

اقترح نموذج عربي أوروبي مشترك للعقوبات البديلة

## في الجرائم البسيطة

بناءً على أفضل الممارسات الفرنسية والخصوصية المصرية والجزائرية يقترح الكتاب نموذجاً هجيناً.

أولاً الإطار التشريعي الموحد سن قانون خاص بالعقوبات البديلة وتنفيذها في كل دولة يحدد بوضوح أنواع البدائل شروطها وآليات تنفيذها. جعل العقوبات البديلة خياراً أولياً وليس ثانوياً للجرائم البسيطة لأول مرة.

ثانياً الهيكل المؤسسي إنشاء إدارة وطنية للعقوبات البديلة تابعة لوزارة العدل تضم قضاة متخصصين في تطبيق العقوبات ومراقبي اختبار مدربين تدريباً عالياً أخصائيين اجتماعيين ونفسيين ووحدة شراكة مجتمعية للتعاقد مع الجمعيات والبلديات.

ثالثاً أنواع العقوبات المقترحة القائمة المرنة الخدمة

المجتمعية نظافة زراعة مساعدة كبار السن دعم مدارس والدورات الإلزامية إدارة غضب مكافحة إدمان توعية قانونية والتعويض والإصلاح دفع تعويضات إصلاح أضرار والمنع والالتزام منع دخول أماكن معينة الالتزام بعمل أو دراسة.

رابعاً آليات الضمان والرقابة سوار إلكتروني خفيف في حالات محددة أو تقارير أسبوعية إلزامية. نظام جزاءات تصاعدي أي تقصير في التنفيذ يؤدي لإنذار ثم تمديد الفترة ثم تحويل تلقائي للحبس الأصلي. شهادة إنجاز تمنح للجاني بعد الانتهاء بنجاح وقد تساعد في محو السجل الجنائي لهذه الجريمة بعد فترة محددة.

خامساً التوعية المجتمعية حملات إعلامية لشرح فكرة أن العقوبة البديلة ليست إفلتاً بل عقوبة أشد تأثيراً وإصلاحاً. إشراك قادة الرأي الدينيين والمجتمعيين لدعم الفكرة.

## ختام الفصل نحو عدالة أكثر إنسانية وفعالية

إن الانتقال من عدالة السجن إلى عدالة الإصلاح في مجال الجرائم البسيطة لم يعد رفاهية أو تقليداً أعمى للغرب بل أصبح ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الحديثة الاكتظاظ السجني ارتفاع معدلات العودة للإجرام والحاجة لترشيده الإنفاق الحكومي.

تثبت التجربة الفرنسية أن العقوبات البديلة عندما تُطبق في إطار مؤسسي صارم وواضح تحقق ردعاً فعالاً وإصلاحاً حقيقياً. أما في مصر والجزائر فإن البذور موجودة في النصوص وفي القيم المجتمعية الأصيلة التي تحب العفو والإصلاح لكنها تحتاج لمن يرونها ويسقيها بتشريع حديث وإرادة إصلاحية جريئة.

الهدف النهائي ليس مجرد تقليل عدد نزلاء السجون بل بناء مجتمع يشعر فيه كل فرد حتى من زلت قدمه وارتكب جرماً بسيطاً بأن العدالة تهدف لإعادته عضواً نافعاً وليس نبذه في ظلام الزنزانة. هذه هي العدالة

الحقيقية التي تليق بمجتمعاتنا وتتطلع إليها الإنسانية  
جمعاء.

## الخاتمة العامة للكتاب

نحو عدالة ذكية دروس من ثلاث عواصم لبناء مستقبل  
آمن

في ختام هذه الرحلة المقارنة المعمقة عبر أروقة  
المحاكم في القاهرة والجزائر وباريس وبين دساتير  
وقوانين مصر والجزائر وفرنسا نصل إلى قناعة راسخة  
مفادها أن الجريمة البسيطة ليست مجرد خطأ قانوني  
عابر بل هي اختبار حقيقي لنضج المنظومة العدلية  
ولإنسانية المجتمع ككل.

لقد أظهرت لنا الدراسة أن السرقة البسيطة لعبة  
طعام أو اللكمة العصبية في شجار مروري قد تكون  
نقطة تحول في حياة الإنسان فإما أن تكون بوابة

للإصلاح والعودة الرشيدة أو مدخلاً مظلمًا لدوامة  
الإجرام المتكرر والسجون المكتظة. والفرق بين هذين  
المسارين لا يكمن في شدة النص القانوني بل في  
ذكاء الإجراء وملاءمة العقوبة وإنسانية التطبيق.

أبرز الاستنتاجات التي خلص إليها الكتاب

فجوة التشريع والتطبيق بينما تتشابه النصوص  
القانونية في جوهرها بين الدول الثلاث نتيجة التأثير  
التاريخي المشترك إلا أن الفجوة الهائلة تكمن في  
آليات التطبيق. النموذج الفرنسي نجح في تحويل  
النصوص إلى إجراءات عملية سريعة ومبسطة مثل  
المخالفات الموحدة والاعتراف المسبق بالذنب والعمل  
المجتمعي المنظم بينما لا تزال مصر والجزائر تعانيان  
من بيروقراطية إجرائية تثقل كاهل القضاء وتحول دون  
تحقيق العدالة السريعة والفعالة في الجرائم البسيطة.

وهم الردع بالسجن القصير أثبتت المقارنة إحصائيًا  
ونظريًا أن الحبس لفترات قصيرة أقل من سنة في

قضايا الجرائم البسيطة هو أداة غير فعالة بل وضارة. فهو يفكك الأسرة يقطع سبل الرزق ويحول السجين الأولي إلى خبير إجرامي داخل الزنانات المزدحمة. في المقابل قدمت العقوبات البديلة العمل للمصلحة العامة الغرامات اليومية الدورات التوعوية بديلاً ناجحاً يجمع بين الردع والإصلاح والحفاظ على النسيج الاجتماعي.

معيار الزمن والقيمة كشفت الدراسة عن اختلافات جوهرية في المعايير الكمية التي تحدد البساطة. فبينما يعتبر العجز عن العمل لمدة ثمانية أيام في فرنسا فاصلاً بين المخالفة والجنحة يرتفع هذا السقف إلى خمسة عشر أو عشرين يوماً في الجزائر ومصر. كما أن قيمة المسروقات وتأثيرها على مسار الدعوى يختلف بشكل كبير مما يستدعي مراجعة دورية لهذه المعايير لتناسب مع الواقع الاقتصادي المتغير.

دور الضحية والمجتمع تميز النموذج الفرنسي بإشراك فعال للضحية عبر آليات الوساطة والتعويض السريع

وجعل المجتمع شريكاً في تنفيذ العقوبات عبر الجمعيات الأهلية. بينما لا يزال الدور المجتمعي في مصر والجزائر محدوداً أو عشوائياً ويعتمد كثيراً على المبادرات الفردية أو الصلح العرفي غير المؤسس قانونياً بشكل كافٍ.

### رؤية مستقبلية وتوصيات استراتيجية

انطلاقاً من هذه المقارنة يرفع هذا الكتاب توصياته إلى صناع القرار في مصر والجزائر داعياً إلى تبني ميثاق إصلاح العدالة الجنائية للجرائم البسيطة الذي يركز على خمسة محاور:

أولاً التبسيط الإجرائي الرقمي الانتقال الكامل إلى المحاضر الإلكترونية والمحاكم الافتراضية للجرائم البسيطة وأنظمة الدفع الإلكتروني للغرامات لتقليص مدة الإجراءات من أشهر إلى أيام.

ثانياً تشريع المخالفة الجزائية الموسعة نقل طائفة واسعة من الجنيات التافهة سرقات قيمتها ضئيلة ضرب بدون عجز واضح من دائرة الجنح إلى دائرة المخالفات الإدارية الجزائية التي تُحل بغرامة فورية دون مثول أمام القاضي إلا في حال الاعتراض.

ثالثاً تفعيل مؤسسي للعقوبات البديلة إنشاء الإدارة الوطنية للعقوبات البديلة وبناء شبكة وطنية من الشركاء المجتمعيين بلديات جمعيات شركات لاستقبال المحكوم عليهم بأعمال ذات نفع عام وجعل هذه العقوبات هي الخيار الأول وليس الأخير.

رابعاً تطوير قضاء الأحداث والشباب تعميم نماذج النجاح المحدودة في قضاء الأحداث لتشمل الشباب حتى سن خمسة وعشرين عاماً في الجرائم البسيطة الأولى مع التركيز الكامل على التأهيل والتعليم بدلاً من العقاب السالب للحرية.

خامساً حملة توعية مجتمعية شاملة تغيير الثقافة السائدة التي ترى في السجن هو المقياس الوحيد للعدالة وشرح مفهوم العدالة التصالحية للمواطنين والضحايا على حد سواء.

## الكلمة الأخيرة

إن العدالة ليست آلة عمياء تسحق كل من يعترض طريقها بنفس القوة بل هي ميزان دقيق يزن الفعل بظروفه والجاني بمستقبله والمجتمع بحاجته للأمان والسلام. إن تبني نماذج ناجحة من تجارب الآخرين مثل التجربة الفرنسية مع تطويعها لتناسب خصوصيتنا الثقافية والدينية والاجتماعية في مصر والجزائر ليس تنازلاً عن الهوية بل هو ذكاء استراتيجي لبناء دول عصرية قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

نأمل أن يكون هذا الكتاب الجرائم البسيطة تحت المجهر لبنة أولى في بناء صرح قانوني جديد تكون فيه

العدالة سريعة كفعل الخير رحيمة كقلب الأم وحازمة  
كيد الحق. عدالة لا تكتفي بمعاينة المخطئ بل  
تسعى جاهدة لإصلاحه لأن إصلاح فرد واحد هو في  
الحقيقة انتصار للمجتمع بأكمله.

والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

أستاذ القانون الجنائي المقارن

القاهرة خريف 2025

المراجع التشريعية

أولاً التشريعات المصرية

قانون العقوبات المصري القانون رقم 58 لسنة 1937  
وتعديلاته المادة 311 بشأن عقوبة السرقة البسيطة  
الجنح المادة 241 بشأن الضرب أو الجرح المؤدي  
لمرض أو عجز عن الكسب لأكثر من عشرين يوماً  
جناية المادة 242 بشأن الضرب أو الجرح البسيط الذي  
لا يتجاوز عشرين يوماً المادة 17 بشأن الظروف  
المخففة وتقدير القاضي للعقوبة.

قانون الإجراءات الجنائية المصري القانون رقم 150  
لسنة 1950 وتعديلاته النصوص المنظمة للإحالة  
للمحاكمة الحبس الاحتياطي وصلاحيات النيابة العامة  
في حفظ الأوراق أو التصالح في إطار التعديلات الحديثة  
ومشروعات قوانين الصلح الجزائي.

قانون الطفل المصري القانون رقم 126 لسنة 2008  
فيما يتعلق بالتدابير البديلة والعقوبات المخصصة  
للأحداث في الجرائم البسيطة.

ثانياً التشريعات الجزائرية

قانون العقوبات الجزائري الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل والمتمم المواد من 350 إلى 353 بشأن تعريف وعقوبة السرقة البسيطة والظروف المشددة المادة 264 بشأن الضرب والجرح العمدي المؤدي لعجز عن العمل لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً أو دون عجز دائم.

قانون الإجراءات الجزائية الجزائري الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل والمتمم النصوص المنظمة لصلاحيات ضابط الشرطة القضائية التحقيق الابتدائي وإجراءات المحاكمة أمام محكمة الجناح النصوص المتعلقة بالتصالح الجزائي والتدابير البديلة خاصة في إطار التعديلات الحديثة لقانون حماية الطفل والإجراءات المستعجلة.

قانون حماية الطفل القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015 المتعلق بالتدابير الوقائية والحماية والأحكام الخاصة بالأطفال الجانحين.

ثالثاً التشريعات الفرنسية

قانون العقوبات الفرنسي Code Pénal إصدار 1994  
وتعديلاته حتى 2025 المادة 3-311 بشأن تعريف  
وعقوبة السرقة Vol simple كجنحة المادة 13-222  
بشأن أعمال العنف الاختياري المؤدية لعجز كلي عن  
العمل ITT لمدة تقل عن أو تساوي ثمانية أيام كجنحة  
المواد من R625-1 إلى R625-3 بشأن أعمال العنف  
البسيطة المصنفة كمخالفات من الدرجة الخامسة  
عندما يكون العجز ثمانية أيام أو أقل المادة 3-131  
بشأن أنواع العقوبات الأصلية والبديلة العمل للمصلحة  
العامة TIG الغرامة اليومية دورات المواطنة المواد 132-  
24 وما بعدها بشأن ظروف التخفيف والعقوبات الفردية.

قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي Code de  
Procédure Pénale المواد 7-495 إلى 16-495 بشأن  
إجراء الاعتراف المسبق بالذنب Comparution sur  
reconnaissance préalable de culpabilité CRPC  
المواد 1-390 وما بعدها بشأن المثول الفوري  
Comparution immédiate المواد 1-41 وما بعدها  
بشأن البدائل للملاحقة القضائية Alternatives aux  
poursuites مثل الوساطة الجزائية والتسوية الجزائية

Composition pénale المواد 529 وما بعدها بشأن  
نظام المخالفات والغرامات الموحدة Amende  
.forfaitaire

رابعاً الاتفاقيات والمواثيق الدولية المرجعية

تم الاستناد إلى مبادئها العامة في مقارنات حقوق  
الإنسان والعدالة التصالحية القواعد الدنيا لمعاملة  
السجناء قواعد نيلسون مانديلا الأمم المتحدة مبادئ  
الأمم المتحدة التوجيهية لمنع انحراف الأحداث مبادئ  
الرياض التوجيهية الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

